

## الفصل الثانى عشر

### تناقض تاريخى

حملت المظاهرات التى اندلعت عقب الإعلان عن فوز الرئيس محمود أحمدى نجاد فى انتخابات رئاسة الجمهورية بفترة ثانية دلالات كثيرة ومؤشرات قوية لأبعاد الصراع الدائر بين معسكرين رئيسيين أو جناحين من أجنحة النظام، فالقوى المعارضة لم تكن من خارج النظام بل من قلبه.

ومن هذه المؤشرات صياح المتظاهرين بهتاف «جمهورية إيرانية، لا جمهورية إسلامية». أى الإعلان عن رفض شعار الثورة وإدارة الظهر لما نص عليه الدستور، والكشف عن التناقض القائم داخل المجتمع الإيرانى بين القومية والوطنية الإيرانية والإسلامية التى تعد العمود الفقري للنظام الثورى وجوهر بنيته الفكرية.

ولم يتردد الرئيس أحمدى نجاد فى ترديد وحمل شعار المتظاهرين وتبنى هتافهم لحرمانهم ولو بنسبة ما من الهالة الوطنية التى أحاطت بهم، وليقول للجميع إنه على نفس المستوى من الوطنية الإيرانية والإيمان بتاريخ فارس والفرسيين الضارب بجذوره فى التربة الإيرانية.

وفى نفس الوقت أراد الرئيس الإيرانى أن يعلن أن أسلحة المتظاهرين الفكرية وشعاراتهم هى نفس أسلحته، وبالتالي فإن تأثيرها لا يمكن أن ينال منه.

والأهم كان تظاهره بأن العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلامية من جانب الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، تستهدف فعليا الأمة الإيرانية، وليس النظام الخمينى.

وعندما حمل أنصار المرشح الرئاسى المهزوم مير حسين موسى أعلاما خضراء، وهو اللون المميز للإسلام، كرمز مميز لهم انتقم منهم أحمدى نجاد بارتداء اللون الأزرق وهو اللون الوطنى المميز لإيران قبل دخول الإسلام إليها.

وسعى لتعزيز أوراق اعتماد الإيرانية اقترح أحمدى نجاد خلق اتحاد من الدول الناطقة بالفارسية، وهى إيران وأفغانستان وطاجيكستان.

وتكمن المفارقة فى أن العلاقة بين إيران والإسلام شكلت محور الوجود الإيراني كأمة على مدار ١٤ قرناً. بالنسبة لغالبية الإيرانيين، ولا يزال الغزو العربى قصير الأمد لإيران جرحاً مفتوحاً، ومع ذلك لا تزال غالبية الإيرانيين فخورة بشدة بإسهامات جدودهم فى الحضارة الإسلامية. ولا يرغب سوى القليل فقط فى محو الإسلام من تاريخهم وثقافتهم. وشكلت هذه الهوية المزدوجة التى يصفها البعض بالفصام الوطنى، لب الوجود الإيراني كأمة منذ أكثر من ١٤٠٠ عام، ومن غير المحتمل أن تسوى بصورة أو بأخرى قريباً. وراودت بعض المفكرين أمثال الفقيه القانونى والمؤرخ العظيم أحمد كسروى. والفيلسوف حسين كاظم زاده. الرغبة فى نزع الطابع الإسلامى عن إيران بحيث يمكن أن تستعيد ذاتها الحقيقية من جديد. إلا أنهما منياً بالفشل. لأن غالبية الإيرانيين رفضوا التخلّى عن الإسلام. مادام لا يفرض عليهم قسراً، لقد كانت إيران «ذاتها الحقيقية» طوال الوقت، حيث راودتها مشاعر السعادة وعدم الرضا فى الوقت ذاته، حيال هذا الفصام التاريخى. أما الخمينى فلم يكن فيلسوفاً لكنه اقترب هو الآخر خطأً لا يقع فيه سوى الفلاسفة. حيث أخذ بنصيحة ماركس، حيال تغيير العالم بدلاً من تفسيره. وحاول نزع الطابع الإيراني عن إيران.

لقد شكل التساؤل «الإسلام أم إيران؟» قضية ساخنة على الصعيد السياسى الإيراني عند الكثير من المنعطفات التاريخية الفاصلة. وعندما كان الغضب يساور الإيرانيين حيال نظام يشدد على الطابع الإيراني كجوهر شرعيته، كان الإيرانيون يؤكدون فكرة الإسلام فى المقابل. حيث كانوا يعمدون لإطالة اللحن والتدفق على المساجد وإخراج الملأى من الألفية الخلفية فى أحياناً منسية للوقوف فى وجه الاستبداد القائم على توجه قومى. هذه المرة يؤكد الإيرانيون فكرة إيران فى مواجهة نظام يزعم كذباً أن الإسلام المصدر الرئيسى لشرعيته، وفى هذه المرة أيضاً. يدور القتال الحقيقى ضد الاستبداد، وليس الدين، بمعنى أن شيئاً لم يتغير فى المشهد السياسى الإيراني. فلا يزال الانقسام مستمراً، وكذلك الاستبداد.

## أذربيجان.. وإيران

حتى عام ١٨٣٠ كانت أراضي دولة أذربيجان. الحالية قطعة من أراضي الإمبراطورية الإيرانية، ولكنها اضطرت للتخلّى عنها للإمبراطورية الروسية بعد أن

واجه جيشها الهزيمة في حربين متتاليتين. وبذلك استولت موسكو على مساحة جديدة أضافتها لإمبراطوريتها.

وخلال هذه الحقبة من التاريخ كانت الإمبراطورية الروسية الفتية تسعى للتوسع وبسط نفوذها على مساحات من أراضي الإمبراطوريات المجاورة. في حين كانت الإمبراطوريتان العثمانية والإيرانية المجاورتان للإمبراطورية الروسية في الشرق والجنوب تعيشان مرحلة الشيخوخة. وتعانين التفسخ والانحيار، بعد أن تخلقتا عن العصر. وقد استغل الأباطرة الروس ذلك أسوأ الاستغلال وخاضوا في بحار من الدم من أجل اقتطاع مساحات من هاتين الإمبراطوريتين. وقد تحقق لهم ما أرادوا.

وبعد نجاح الثورة الشيوعية في روسيا عام ١٩١٧ لم يتغير الوضع وظلت أذربيجان جزءا من الإمبراطورية الشيوعية الوليدة.

ومثلما تطلع أباطرة أسرة رومانوف للتوسع تطلع الأباطرة الشيوعيون لمد نطاق إمبراطوريتهم شرقا وغربا وجنوبا، وعندما استولوا على ما تبقى من أراضي إقليم أذربيجان، أرغمهم العالم الغربي لإعادة هذه الأراضي للإمبراطورية الإيرانية.

وظل إقليم أذربيجان جزءا من الإمبراطورية السوفيتية إلى أن تفسخت وانهارت في عام ١٩٩٠ واغتنم الأذربيجانيون الفرصة وشكلوا دولتهم المستقلة.

وتحت مظلة الاستقلال نشب الصراع فيما بين دولتي أذربيجان وأرمينيا المجاورتين حول إقليم ناجور نو كرباخ أو قرباخ العليا الذي ادعى الأرمينيون أنه تابع لهم في حين أنه جزء من أراضي أذربيجان طوال الفترة التي سبقت انهيار الاتحاد السوفيتي. وتحول الصراع إلى معارك متصلة بين الجانبين.

وانتهى الصراع باحتلال دولة أرمينيا المسيحية لحوالي ٢٥٪ من أراضي دولة أذربيجان.

وخلال المراحل الأخيرة من حياة الاتحاد السوفيتي كانت الإمبراطورية الإيرانية تشهد الفصل الأخير من حياة أسرة بهلوى الحاكمة.

وبحلول عام ١٩٧٩ تنجح الثورة الإيرانية التي أشعلها الملالي تحت قيادة آية الله الخميني، وترت الثورة الإمبراطورية الإيرانية التي أصبح اسمها وفقا للدستور الجديد جمهورية إيران الإسلامية. وحاول الثوار تصدير مبادئ الثورة إلى الخارج. واستغلوا في

ذلك العاطفة الدينية للمسلمين الذين ألهبت مشاعرهم شعارات آيات الله والأهداف التي أعلنوها لنصرة الإسلام والمسلمين، وتأكيد المبادئ التي استولوا على السلطة في إيران إلا من أجل ذلك. كما أكدت مواد الدستور الثوري أهمية الثورة الإسلامية والتزام الدولة بالدفاع عن العالم الإسلامي.

وتلفت المسلمون من حولهم في انتظار المواقف التي تتفق وشعارات الثورة. وكانت القضايا كثيرة والصراعات أكثر. والاختيارات لا تحتل أي التباس.

ومن القضايا الشديدة الوضوح والعميقة الدلالة والكاشفة لحقيقة شعارات الثورة الإيرانية والمسافة التي تفصل بينها وبين مواقف الدولة وسياساتها على أرض الواقع، قضية الصراع الأذربيجاني الأرميني.

فدولة أذربيجان الجار الشمالي لجمهورية إيران الإسلامية يقطن بها حوالي ٨ ملايين نسمة، ينتمي ٩٠٪ منهم إلى نفس المذهب الشيعي الاثني عشري الذي تنتمي إليه الأغلبية الساحقة من الإيرانيين وهو المدرسة التي تخرج فيها قادة الثورة وأهل الحكم في إيران.

وإذا كانت أذربيجان تضم ٨ ملايين أذربيجاني. فإن إيران تضم حالياً أكثر من ٢٠ مليون أذربيجاني، ولا يفصل بين الأشقاء سوى خط الحدود الإيرانية الأذربيجانية وهذا الحجم من الأذربيجانيين الإيرانيين يشكل ثلث عدد سكان إيران تقريباً.

كما أن الأذربيجانيين على جانبي الحدود لهم نفس المورثات الدينية والتاريخية والثقافية لباقي الإيرانيين. ولا تختلف تقاليد سكان دولة أذربيجان وأعرافهم وعاداتهم عن مثيلتها في إيران.

هذا بالنسبة لأذربيجان، أما بالنسبة لأرمينيا فليس هناك قاسم مشترك يجمع بين أهلها وبين الإيرانيين. فالأرمنيون يدينون بالسيحية. ولهم تاريخهم وثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم الخاصة بهم، والتي تختلف تماماً عن تاريخ وثقافة وتقاليد وعادات الإيرانيين.

وكانت كل المعطيات تشير إلى أن إيران ستنتصر للأذربيجانيين في صراعهم مع الأرمينيين. ولكن جاء الموقف الإيراني متناقضاً تماماً للمنطق والمعطيات.

فلا إيران راعت ديانة الأذربيجانيين ولا حتى تشيعهم، ولا اتفاهم معهم حول المذهب الاثني عشري. كما تجاهلت السلطة الإيرانية مشاعر ومواقف الأذربيجانيين الإيرانيين، أي لم تراع أو حتى تحترم اختيار ثلث عدد سكان إيران. وهذه النسبة من الرأي العام

لم يكن لها أى اعتبار والسلطة تحدد اختياراتها. ولا يمكن لأى سلطة فى العالم تأتى عبر صناديق الانتخابات، أى سلطة من اختيار المواطنين، يمكنها أن تتجاهل مثل هذه الكتلة الانتخابية.

وإذا كانت حكومة الملاى قد أدارت ظهرها للدين وللمذهب وللوزن الذى يمثله الأذربيجانيون الإيرانيون، فإنها بالتالى يمكنها الاستخفاف باعتبارات التاريخ المشترك والثقافة والتقاليد والعادات، وأيضاً يكون أذربيجان كانت يوماً أرضاً إيرانية وشعبها جزءاً من الشعب الإيرانى.

ووقوف إيران بجانب أرمينيا كان علنياً وفيه من التحدى لإرادة المسلمين فى العالم الكثير ولم تكتف إيران بإعلان موقف التأييد، بل أمدت الأرمينيين بالسلاح والذخيرة. ووفرت لهم نسبة من الدعم المالى والاقتصادى.

وأدى الدعم الإيرانى القوى والمساندة الإسلامية لدولة مسيحية إلى رفع معنويات الأرمينيين وإدراكهم أنهم يواجهون عدواً محاصراً من جانب الجار الإسلامى إيران. ومن روسيا بكل ثقلها فى المنطقة. وبما لها من وزن وتأثير ونفوذ حتى بعد تفتت الاتحاد السوفيتى.

وعندما أقدم الجيش الأرمينى على اجتياح أراضى أذربيجان، كان واثقاً من القوى التى تسانده ومن أن أذربيجان تفتقد نفس الدعم والمساندة.

وكان للمعلومات المخبرية الإيرانية عن التسليح الأذربيجانى وقوة الجيش ومعنوياته وعن الصراع بين القوى السياسية دور كبير ومؤثر على مجريات الحرب. التى انتهت باحتلال ٢٥٪ من أراضى أذربيجان.. أى أن جمهورية إيران الإسلامية ساعدت دولة مسيحية على احتلال أراضى دولة إسلامية.. وكما يقول أهل القانون مع سبق الإصرار والترصد.

ولما كانت الجمهورية الإيرانية الإسلامية تعلن أنها تطبق الشريعة الإسلامية وتنتصر للإسلام والمسلمين وأنها قوة دعم للعمل الإسلامى لاستعادة مجد الإسلام وبناء حضارته المعاصرة، فلماذا اختارت الوقوف بجانب أرمينيا المسيحية ضد أذربيجان المسلمة؟ إن هذا الموقف لا علاقة له بالدين الإسلامى على الإطلاق. ولا يتفق مع أى نص قرآنى أو أى نص من سنة المصطفى ﷺ.

وإذا كانت الجمهورية الإسلامية قد اختارت ما يتفق مع مصالحها واستراتيجيتها العليا، فإن ذلك يعنى أنها وهى تضع هذه الاستراتيجية العليا، لم تضعها وفقا للقواعد الإسلامية. بل وفقا لحسابات المصلحة وتوافق الأهداف مع الإمكانيات. وهذا الأسلوب يتفق والعلوم السياسية التى وضع قواعدها ومناهجها العلمانيون العمليون البراجماتيون. ومثل هذه الاستراتيجية الإيرانية التى بدت واضحة بل شديدة الوضوح كافية وحدها لنفى صفة الإسلامية عن السياسة الإيرانية.

أى أن الاختيارات السياسية لجمهورية إيران الإسلامية لا علاقة لها بالموقف أو المواقف التى تتفق وقواعد الدين الإسلامى واجتهادات فقهاء المسلمين وإذا لم يكن دستور ولاية الفقيه : وإعلان إسلامية الدولة ملزما للمسئولين وهم يصنعون سياسات إيران أو وهم يقررون. فلماذا الإصرار على هذه الإسلامية. وليس لدولة ما أو شعب ما ولا لأى مفكر أو مراقب أن يقول، ما هو الصواب أو الأصوب بالنسبة لإيران أو ما هو الذى يحقق المصالح الإيرانية، فذلك أمر من حق السلطة فى إيران ماضيا وحاضرا ومستقبلا. ولكن ما يمكن للجمع أن يتوقفوا أمامه خاصة إذا كانوا من جموع المسلمين هو التناقض والتعارض بين الشعارات الإسلامية والاختيارات السياسية، فالشعارات فى جانب. والاختيار فى جانب آخر تماما. ومن حق المسلمين وهم يرون هذا التناقض أن يشعروا بالإحباط وخيبة الأمل فى جمهورية إيران الإسلامية.

ومع أننا على يقين من أن الثورة الإسلامية الإيرانية. ثورة تاريخية كبرى وأنها أتت ردا على الثورتين الفرنسية عام ١٧٨٩. والروسية الشيوعية عام ١٩١٧. فالثورتان الفرنسية والروسية قد عمدتا إلى فصل الدين عن الدولة. فى حين أتت الثورة الإيرانية لتعيد ربط الدين بالدولة. إلا أننا نتأكد يوما بعد يوم أن الأغلبية العظمى من أهل التيار الإسلامى السياسى عندما يصل منها من يصل إلى قمة السلطة فى بلد من البلاد ويعلن توجهه الإسلامى فإنه يلتفت أول ما يلتفت إلى أزياء النساء ومواقعهن الاجتماعية، والأزياء التى توافق أو لا توافق الرجال، ثم تبدأ فتاوى تحريم الموسيقى و«الدش» وفرض الرقابة على التلفزيون والإذاعة.

ومن خلال الانغماس فى هذه الأعمال يبدأ فى تصفية الخصوم والمعارضين بقسوة حتى لو كانوا من الإسلاميين، فالمهم هو أن يبقى الجناح الذى وصل إلى السلطة متربعا عليها.

وبعد تصفية الخصوم والأعداء الداخليين، تبدأ الصراعات الدموية بين شركاء السلطة، ويستمر مسلسل الصراعات إلى أن يتفرد فرد ومن معه بالأمر. ولا بأس من الانغماس في حرب ما مع جار أو مع فريق داخلي، ليظل من في السلطة قادرا على الاحتفاظ بها، فليس أسهل من الحروب وسيلة للبقاء على مقاعد السلطة. أما ما ينفع الوطن والناس، وما يخدم العقيدة فلا مكان له إلا في الشعارات وأيضاً لا وقت له.

## الشريعة.. وإيران

الخيارات المطروحة أمام المواطن في إيران مسلماً كان أو غير مسلم، شيعياً كان أو سنياً عاصياً كان أو مطيعاً في ظل تطبيق الشريعة الإسلامية ودستور إسلامي ينص على ولاية الفقيه وفي ظل ثورة إسلامية تدعى الريادة وتتطلع لفرض الوصاية على العالم الإسلامي وترى في مبادئها النبراس الذي يجب أن يهتدى ويلتزم به الجميع، تنحصر في ثلاثة هي:

- ١ - أن يلتزموا انصمت ويغلقوا أفواههم تماماً وأبداً أخذاً بالتقية والتقية لمن لا يعلم هي إظهار ما يخالف الباطن خوفاً وخشية، ويأخذ بها الفقه الشيعي.
- ٢ - مغادرة إيران دون عودة أو أمل فيها.
- ٣ - الإعدام إذا ما جاهر بالرأى وهذه الخيارات لم يقل بها أحد الملالي أو الفقهاء، بل أعلنها بصراحة ووضوح وحسم مرشد الثورة وزعيمها الإمام آية الله روح الله الخميني، وبهذا القطع، قطع الطريق لا على المعارضين وحدهم وهم كثيرون بل على كل من يختلفون أو يمكن أن يختلفوا مع ما يراه المرشد أياً كان من يشغل هذا المنصب الرفيع.

ولمن يعرفون ولمن لا يعلمون فإن لمرشد الثورة أي للفقيه الذي يختاره فقهاء آخرون لهذا المكان الحق في حل البرلمان المنتخب وطرد الوزراء ليس ذلك فقط بل من حقه طرد رئيس الجمهورية ذاته بالرغم من انتخابه، ومثل هذه الحقوق تعرفها كل النظم الشمولية والسلطوية ولكن الذي لم يسبق أن عرفته دول العالم الإسلامي فهو حق الفقيه في وقف العمل بالدستور الإسلامي وتعطيل تطبيق الشريعة الإسلامية.

وهذا الفقيه المرشد المسئول عن الأمة والقائم عليها لا يوجد هناك من يراجعه وليست هناك سلطة أو قوة يمكنها خلعها أو حتى الاعتراض على قراراته.

ولست أدري هل هناك مواطن في العالم الإسلامي يمكنه أن يقبل بمثل هذا النظام أو يفكر في تقليده أو الاقتداء به؟ لست أدري هل هناك من يقبل أو يرضى لنفسه بالدفاع عن مثل هذا النظام؟ وإذا قبل ووضع نفسه في خدمة مثل هذا النظام فماذا يمكن لأى على امتداد العالم لا العالم الإسلامي فقط أن يستنتج؟

وإذا كان ذلك أحد وأهم أشكال تطبيق الشريعة الإسلامية فى إيران الثورة، فإن تطبيق هذه الشريعة ومبادئها فى السياسة الخارجية يأخذ مساراً لا ارتباطاً بينه وبينها.

ومن النماذج الشديدة الوضوح والكاشفة لمنهج إيران فى النظر لسياساتها الخارجية، الموقف من أذربيجان الدولة الجارة المسلمة ذات الأغلبية الشيعية. أو فلنقل أنها ثانية دولة تضم أغلبية شيعية بعد إيران والأذربيجانيون بالدولة التى تحررت من نير السوفييت والروس أشقاء للأذربيجانيين على الجانب الآخر من الحدود داخل إيران.

وعندما اشتعلت الحرب بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم ناجورنو كراباخ «قره باغ» الذى يشكل جزءاً من أراضي أذربيجان وتقطنه أغلبية أرمينية تصل نسبتها إلى ٧٠٪. تطلع الأذربيجانيون لمساندة إيران ودعمها إلا أن إيران الدولة المسلمة الشيعية التى تطبق دستوراً يأخذ بولاية الفقيه تحالفت مع كل من أرمينيا وروسيا وكان من ثمار هذا التحالف أن خسر الأذربيجانيون الإقليم المتنازع عليه. بالإضافة إلى أكثر من ٢٥٪ من مساحة دولتهم وكان متوقفاً أن يقوم الأرمينيون بعملية تطهير عرقى فى إقليم ناجورنو كراباخ وانتهى الأمر بأن أصبح سكان الإقليم ١٠٠٪ من الأرمينيين. وتولت أرمينيا قتل الأذربيجانيين فى الأراضي المحتلة وأمام هذه المأساة عاد الشيوعيون لتسلم السلطة. بل وارتما تحت أقدام الروس بحثاً عن حل لمأساتهم وعندما نقول تحالفت إيران المسلمة مع أرمينيا المسيحية ضد دولة أذربيجان المسلمة. فإن هذا التحالف كان يعنى إمدادهم بالسلاح والذخيرة والوقود والأموال.

وهذا التحالف المناقض لكل تعاليم ومبادئ الإسلام، لم يستطع المدافعون عن إيران أن يقتربوا منه أملاً ورجاء ألا يعرف الرأى العام الإسلامى خاصة فى مصر شيئاً عنه وعن نتائجه.

أما عن الملالي الفقهاء حكام إيران فقد سلكوا هذا الطريق الوعر، طريق التحالفات السياسية انيكيافيلية دفاعا عن مصالح بلدهم كما رأوها، فهناك خوف إيراني من تطلع الأذربيجانيين للوحدة مع أشقائهم الأذربيجانيين بإيران وبما يؤدي إلى اقتطاع منطقة أذربيجان من إيران هذا من جانب ومن جانب آخر لقد تقموا على الأذربيجانيين تحالفهم مع تركيا وتوددهم للولايات المتحدة، ومثل هذا المنهج كان يعنى كسبا لتركيا فى إطار السباق على النفوذ بين كل من تركيا وإيران بالدول الإسلامية التى استقلت نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتى، فكان التحالف أولا لحرمان تركيا من موطنى القدم الذى حصلت عليه، وثانيا: لتأديب الأذربيجانيين على هذه الجسارة السياسية ولاجترائهم على إغضاب الملالي الحكام.

## المسألة السنية

١

قبل عشرة أعوام من الثورة الإيرانية كان المفكر الإيراني الدكتور على شريعتى يحط الرحال فى طهران عام ١٩٦٩ بعد سنوات من الغربية، وبدا أن القضية الأولى التى استقطبت انتباهه هى العلاقة بين السنة والشيعة فى إيران والتى دفعته لأن يطلق عبارته الشهيرة بأن «المعارك بين الشيعة والسنة هى معارك بين التسنن الأموى والتشيع الصفوى، وهى معارك تبتغى إلهاء المسلمين عن معركة الإسلام ضد الصهيونية وتحرير أرض فلسطين».

ورغم أن الإمام الخمينى لم يخرج عن هذا النهج فى أعقاب انتصار ثورته الإسلامية فى إيران إذ أكد فى خطابه الأول أن «التفرقة بين القوميات والمذاهب قد زالت إلى غير رجعة مع زوال حكم الشاه»، إلا أن ما جرى على أرض الواقع فى إيران بعد ذلك تقاطع فى مناطق مختلفة مع فلسفة شريعتى ووصايا الخمينى.

فخلال سنوات حكم الثورة بدا أن إيران قد انجرفت نحو منحنى مذهبى خلق ما يمكن تسميته بـ «المسألة السنية» فقد خاضت إيران حربا مع جارة سنية هى العراق، كما خلقت أزمة شيعية فى البلدان السنية فى الخليج العربى إبان العصر الذهبى لتصدير الثورة، ثم تحصنت بإجراءات وقائية ضد الأقلية السنية الكبيرة على أراضيها حتى لا تتعرض إلى «ثورة مضادة سنية» مقابل ثورتها الشيعية القابلة للتصدير.

وربما لم يتنازل رموز النخبة الثقافية في إيران عن حتمية التحالف المذهبي كجسر نحو وحدة الأمة الإسلامية، غير أن تجليات ذلك لم تنعكس على الدستور الإيراني الذي صاغته النخبة الدينية بعد الثورة، حيث أكد الدستور أن المذهب الرسمي للدولة هو الشيعي «الجعفرى»، دون التفات إلى حساسية هذا الانحياز المذهبي في دستور دولة ثلث سكانها تقريبا من أهل السنة.

وإن كان الدستور قد تمت صياغته في سنوات «النقاء الثورى الشيعى» بقيادة الإمام، فإن الحالة نفسها ربما لم تنقطع عن عقلية النخبة الحاكمة صانعة الثورة. فحين انهالت الولايات المتحدة بالاتهامات على طهران زاعمة أنها تستضيف على أراضيها عناصر من تنظيم القاعدة الفارين من أفغانستان، لم يجد رافسنجانى دفاعا عن الحكومة سوى اتهام بعض جماعات السنة فى إيران بالتعاطف مع القاعدة، لينضم إليه بعد ذلك رحيم صفوى قائد الحرس الثورى «الباسدران» ليؤكد أن بعض «السنة» ينتظمون فى صفوف جماعات إرهابية على رأسها «حزب الفرقان» فى شرق إيران، متبهما الحزب بالتعاطف مع طالبان والقاعدة.

وإن كانت الاتهامات لها مبررها السياسى لتبرئة «نظام الحكم» فإن اختيار جماعات سنية لتتحمل وحدها هذه «التهمة» بدا كرد فعل مذهبى لزعيم شيعى لم يخف بهجته بانهيار النظام السننى الإرهابى فى أفغانستان.

وقد جرت المواجهة بعد الثورة على محورين أساسيين، فى داخل إيران وخارجها:  
- فى داخل إيران كان هناك رصيد التعصب الموروث بين عامة الشيعة والذى عدته مدرسة لها تراثها الفكرى المكتوب والمتداول ولها رموزها النشيطة فى الحوزات العلمية وظل مطلوبا أن يكون هناك موقف واضح من أفكار وممارسات ذلك التيار، وتمت ترجمة هذا الموقف على الفور فى التعامل مع أهل السنة فى داخل إيران.

- وخارج إيران كان هناك أيضا تعصب بعض فرق السنة «السلفيون والوهابيون» الذين استهدفوا تلويت كل ما هو شيعى.

وبعد قيام الثورة الإيرانية اكتشف سنة إيران أن عملية حرمانهم وتجاهلهم تتبع هذه المرة خطة مرسومة فهم لم يحرموا فقط من حق تولى المناصب فى الدولة بل قطعت أمامهم طرق تسلم أية مناصب رسمية فى المؤسسات الحكومية أو القوات المسلحة ولم يكن فى الحكومة

يوما أى وزير سنى ولا يسمح لسنى بتسلم سفارة أو منصب عمدة أو حاكم فى أية مدينة أو فى الحرس «الثورى» أو غيره من المؤسسات العسكرية أو حتى فى إدارات الدولة.

وثمة ظروف جغرافية واقتصادية وخلفيات تاريخية أسهمت إلى حد كبير فى إخراج «السنة» من الحياة السياسية الإيرانية، فقد جرى تمركز السنة بسبب أو آخر فى أطراف إيران النائية، وعلى شريطها الحدودى مع الدول المجاورة وحظ المناطق النائية من العناية متواضع فى الكثير فى بلدان العالم الثالث، إذ أن تخلف تلك المناطق هو القاعدة بالأخص فى ظل أنظمة كتلك التى تتابعت على إيران فى الماضى.

ولقد أدى وجود المسلمين السنة فى تلك المناطق إلى إسقاط تجمعاتهم من برامج التنمية على محدوديتها وتضييق فرص التعليم أمامهم حتى تراوحت نسبة الأمية فى مجتمعاتهم بين ٢٠ و٨٥٪ ومن الطبيعى إزاء ذلك أن تندر الكفاءات المؤهلة تعليميا أو ثقافيا وأن يكون نصيب هؤلاء من الإسهام فى الحياة الثقافية ناهيك عن السياسية محدودا أو ربما معدوما.

ومن ناحية أخرى فإن الصدام بين الدولتين الصفوية والعثمانية فى القرن ١٦ أفرز أزمة ثقة بين السنة والشيعة ألقت بظلالها الثقيلة على العلاقة بين أتباع المذهبين على مدار القرون التالية، فقد كان العثمانيون يخرجون شيعة العراق من الجيش، وإن أبقوا على أحد منهم فلا يسمح له بأن يتجاوز رتبة «صف ضابط» على أحسن الفروض ولم يكن الصفويون أفضل حالا من العثمانيين إذ أنهم استأصلوا السنة من الحياة العامة فى إيران طوال سنوات حكمهم ورغم أن تلك الخلفيات يتجاوز عمرها أكثر من ٣ قرون، إلا أن بصماتها كانت عميقة إلى حد يسمح لآثارها بأن تظل كامنة فى اللاوعى الإيرانى.

أما على المستوى الاجتماعى فلا توجد أية حقوق لأهل السنة، فالمدارس السنوية قليلة بصورة لافتة فمثلا فى مدينة «بندر لنگه» لا توجد غير مدرسة دينية واحدة يتخرج فيها أئمة المساجد وليست لهذه المدرسة أية صفة رسمية بالرغم من أن عدد أهل السنة ٩٩٪ من سكان هذه المدينة وفى مدينة «عوض» توجد مدرسة تمارس نشاطها عن طريق إعانات المسلمين.

وقد تمكن أهل السنة فى إيران من إرسال بعض الطلبة للدراسة فى السعودية، أما سائر الطلبة من أهل السنة فإنهم يدرسون فى مدارس الشيعة فى «قم».

ومازال التلفزيون الإيراني يرفض توجيه برامج تليفزيونية دينية خاصة بالمواطنين الإيرانيين السنة، حتى ولو بنسبة تتوافق مع أعدادهم بينما تحتل البرامج الدينية الشيعية ساعات طويلة في البث التلفزيوني.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن حرس الثورة الإيرانية قد وضع علماء أهل السنة وخطبائهم وزعمائهم في قائمة أعداء الثورة وأخذ يمارس اعتداءاته عليهم وعلى بيوتهم وأسرههم ومساجدهم طوال السنوات الأولى للثورة. وقد أشار بيان «الحركة الإسلامية الإيرانية» إلى ٧ مساجد سنوية ثم تدميرها أو مصادرتها منذ وصول الإمام الخميني إلى السلطة، بالإضافة إلى حملة الاعتقالات لعلماء السنة في مناسبات متعددة وفي مدينة طهران على سبيل المثال لا يوجد سوى مسجد واحد للسنة.

وقد أسس سنة إيران بعض المنظمات الخاصة بهم، مثل منظمة «نهضة شباب أهل السنة» في مدينة «سروان» والتي كان يرأسها الشيخ محمد حسين زهي، إمام الجامع الكبير «مسجد النور» وكان لهذه المنظمة مجلة شهرية هي «نهضة جوانان» ولم يكن لها أي نشاط سياسي، ومنظمة «سازمان محمدی» في مدينة «زاهدة» والتي كان يرأسها «عبد الملك زادة» ابن الشيخ عبد العزيز زادة وكان لها أيضا جريدة شهرية هي «إنشاءات سازمان محمدی» وكانت هذه الجريدة تترجم بعض الموضوعات المهمة لأهل السنة.

لكن الحكومة الإيرانية قامت بإغلاق هذه المنظمات والقبض على رؤسائها واعتقالهم. وتجدر الإشارة إلى أن المدارس الخاصة بأهل السنة واجهت نفس المصير مثل المدرسة الإسلامية في «بندر لنكة» والمدرسة العربية الإسلامية في منطقة بندر خمير. وأضيف إلى هذا الجو من العدا الكامن والمتزايد الوضع الاقتصادي المتردى بشكل خاص في المناطق السنوية المحرومة.

وكتنتيجة لذلك الوضع المتردى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا جرت عدة مصادمات بين السنة والسلطة الإيرانية، لعل أشهرها أحداث مدينة «زهدان» عام ١٩٩٤ والتي دقت جرس الإنذار للنظام الإيراني من مخاطر حرب أهلية ذات أبعاد طائفية وعرقية وقبلية واقتصادية.

وكانت الشرارة الأولى مذهبية عندما بلغ أوف المواطنين السنة في زهدان إحدى المدن الإيرانية القليلة ذات الغالبية السنوية أنه جرى تدمير مسجد سني في مدينة «مشهد» فور

سماع الخبر هجمت الجماهير الغاضبة على المباني الحكومية وحاولت احتلال مقر إقامة الحاكم ودمرت السيارات العسكرية وبدأت فى تمزيق لافتات الزينة والأعلام الإيرانية التى كانت مقامة بمناسبة الاحتفال بالذكرى ١٥ للثورة الإيرانية فى هذا التاريخ، وإحراق صور الخمينى فى شكل معبر جدا عن سخطها على النظام، وتطورت التظاهرات إلى صدامات مع القوات النظامية واستمرت مع الحرس الثورى بعد إرسال وحدات عسكرية على وجه السرعة ولم تتوان وحدات «الحرس الثورى» عن اقتحام مسجد سنى تجمعت فيه وحوله الجماهير بحجة إلقاء خطب معادية للثورة، كذلك اتجه الراديكاليون الشيعة إلى التركيز على الطبيعة الشيعية للثورة الإيرانية وعقد فى هذا الإطار مؤتمر حول الفقه الإسلامى لأهل البيت ارتكزت المشاركة فيه على الحوزات الشيعية فى مختلف دول العالم، وتزامن ذلك مع عقد مؤتمر حول التقاليد الأدبية واللغوية والفارسية دعيت إليه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فى آسيا الوسطى.

وثمة هوة عميقة بين الواقع المعاش لأهل السنة ومطالبهم من ناحية والخطاب السياسى الرسمى من ناحية أخرى وينتج هذا الاختلاف من نظرة السلطات إليهم، حيث تعتبرهم أقلية مذهبية وليسوا أقلية دينية. فمازال أهل السنة فى إيران حتى الآن يقولون إن حقوقهم ليست معطاة لهم بشكل كامل، فتمثيلهم السياسى فى البرلمان على سبيل المثال ضعيف للغاية، حيث يصل عددهم فى مجلس الشورى الإيرانى إلى ٢١ عضوا تقريبا وهو عدد قليل جدا بالنسبة لعددهم فى إيران، هذا على حين يرى النظام الحاكم أن السنة لا يحتاجون لتمثيل خاص لأنهم أولا وأخيرا مسلمون.

وينسحب التحليل نفسه على مطالبتهم بمساجد خاصة بهم، حيث يقول النظام الإيرانى إن المساجد مفتوحة بشكل عام للسنة ومن ثم مطلب السنة بمسجد خاص غير مبرر خاصة أن المساجد فى إيران من وجهة النظر الرسمية تستخدم لأغراض غير الصلاة. ومن أهم المشاكل التى تواجه سنة إيران مشكلة «الدعوة» حيث يقف الشيعة عائنا أمام نشر الاتجاه السننى فى التفكير.

وأمام تصاعد موجات الاضطهاد ارتفع صوت النائب الكردى بمجلس الشورى جلال جلالى زادة يوم الثلاثاء ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٠ للتنديد بعمليات قتل المثقفين وتدمير المساجد كما استنكر حرمان الأكراد الإيرانيين من حقوقهم الاجتماعية والهجمات والإهانات والتمييز

ضد رجال الدين السنة في كردستان وكل المناطق السننية، لا سيما سيستان وبلوشستان «جنوب شرق» وخراسان «شمال شرق».

وطلب جلالى زادة تدخل المرشد والرئيس لإنهاء التمييز الذى يتعرض له الأكراد فى إيران».

ولم يعد للأكراد أى حزب سياسى فى إيران منذ حظر الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى بعد الثورة. واغتيال زعيمه عبدالرحمن قاسملى فى فيينا عام ١٩٨٩.

وغداة ثورة ١٩٧٩ فى إيران انتفض الأكراد بكل تياراتهم السياسية ضد الحكم المركزى. وأمر الإمام الخمينى بتشكيل قوة مشتركة من الجيش والحرس الثورى لسحق التمرد وحظر كل الأحزاب السياسية. وكانت الحرب قد بدأت ضد الأكراد فى الشمال بعد الثورة ولم تتوقف إلا بعد حصار العاصمة مهاباد يوم ٣٢ أكتوبر ١٩٧٩.

أما العرب الإيرانيون فى إقليم خوزستان «عربستان» فقد بدأت المواجهة معهم يوم ١٢ مايو ١٩٧٩ ولم تتوقف إلا فى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٠، وقد دفع السنة من العرب والأكراد الثمن غالبا خلال هذه المواجهات.

## ٢

حينما أعلن آية الله محمد بهشتى «رئيس مجلس الخيرا، بالنيابة» بعد أشهر قصيرة من قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩، وخلال مناقشات المجلس حول بنود الدستور الجديد أن اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن، ستكون اللغة الثانية فى البلاد بعد اللغة الفارسية الرسمية، تنفس المواطنون العرب الإيرانيون بمحافظة خوزستان الصعداء، إذ شعروا لأول مرة منذ أكثر من خمسين عاما بأن سنوات القمع للغة وثقافتهم قد ولت. وسيكون باستطاعتهم تعليم أبنائهم لغتهم الأم إلى جانب لغة بلادهم الرسمية. أى اللغة الفارسية وصدرت صحف ونشرات عربية متعددة فى الأشهر الأولى لقيام الجمهورية، كما فتحت مراكز ثقافية فى «الأهواز» و«خورمشهر».

وتشكلت منظمات وتجمعات سياسية واجتماعية من قبل الطلبة والمثقفين العرب الإيرانيين كانت من البشائر الإيجابية لأسلوب تعامل الحكم مع أقلية تنتمى إلى المذهب السننى. خلافا للأكراد الذين كانوا منذ بداية الثورة مستهدفين من قبل رجال الدين الشيعة المتطرفين والحرس، كونهم من السنة، غير أن شهر العسل بين حكام إيران الجدد والعرب

الإيرانيين لم يستمر طويلا كما كان الحال مع الأكراد والتركمان والبلوش وغيرهم من الأقليات العرقية والدينية.

وبعد أحداث الجمعة الدامية بمدينة «خورمشهر» التي أسفرت عن سقوط بعض القتلى والجرحى، اقتحم رجال اللجان الثورية المراكز الثقافية للعرب. وجرى إعدام عددا من نشطاء العرب. وقع العدوان العراقي ضد إيران بتوغل جيش صدام حسين في الأراضي الإيرانية، وكان صدام حسين يعتقد بأن أهالي خوزستان الغاضبين من السلطة الحاكمة في طهران سيفرشون الطريق لدبابات وجنود العراق، غير أن صدام حسين أصيب هو وقادة جيشه بذهول كبير حينما علموا أن العرب الإيرانيين يدافعون عن قراهم ومدنهم ببطولة وحماس منقطع النظير، لقد قدم أبناء العرب الإيرانيين الآلاف من الشهداء في سبيل تحرير الأراضي المحتلة في خوزستان.

هكذا أثبت العرب الإيرانيون أنهم عرب، ولكن عرب إيرانيين بخصائصهم وتقاليدهم ويعارضون أى تحرك انفصالي عن الوطن الأم إيران.

ويشير أبو حسين الأهوازي أحد المثقفين العرب في خوزستان إلى أن النزعات الانفصالية لا تحظى بأرضية قوية في الأهواز، ومأساة العرب الإيرانيين لا تختلف عن مأساة بقية أبناء الشعب الإيراني، إذ هناك اضطهاد وتهميش وسعى إلى محو الهوية العربية، علما بأن التعدد الاثنى والقومى يعتبر سمة أساسية للتركيبية السكانية في إيران. وإلى جانب ذلك فإن السلطة الحاكمة في إيران حاولت فرض الأمر الواقع على الساحة الأهوازية من خلال بناء مجمعات سكنية حول مدينة الأهواز والمدن العربية في خوزستان وتغيير الأسماء التاريخية لبعض المدن والمناطق.

ويضيف حسين الأهوازي قائلا: لقد كانت الحصيلة النهائية لتلك السياسات والممارسات تخلفا وتأخرا شديدا على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، على الرغم من أن محافظة خوزستان تحتوى على مصادر طبيعية وثروة نفطية هائلة تشكل نحو تسعين في المائة من صادرات إيران النفطية.

وقد جاءت مواجهات ربيع عام ٢٠٠٥ بين العرب والسلطات الإيرانية في خوزستان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير وفجرت الغضب خاصة أن العرب الإيرانيين كما بقية الأقوام الإيرانية، شهدوا بأعينهم سقوط النظام العراقي ووصول شخصية كردية إلى منصب رئيس الجمهورية في بلد مجاور لهم، حيث يشكل العرب ٨٠٪ من سكانه.

وفيما تشير بعض الإحصائيات الرسمية إلى أن العرب الإيرانيين لا يتجاوز عددهم مليوني شخص إلا أن البعض يقدر عددهم بأربعة ملايين نسمة تعود أصولهم إلى قبائل بني كعب وبني تميم وطى وربيعة والخزرج، حيث كانوا يتمتعون دائما بنوع من الحكم الذاتي بالرغم من العلاقة التي كانت تربطهم بإيران من الناحية المذهبية وكونهم جزءا من الوطن الإيراني، وبالعالم العربي من الناحية القومية قد لعبوا دورا أساسيا في تاريخ المنطقة وإيران ابتداء من طردهم للبرتغاليين من جزيرة هرمز، إلى مشاركتهم في ثورة الإيرانية ١٩٧٩ إلا أن سياسات النظام الديني في إيران حيالهم، لم تتغير في جوهرها رغم كل ما كان يرفعه قادة الثورة ورموزها من شعارات إسلامية حول الحرية والعدالة الاجتماعية ورفع الظلم والتمييز والدفاع عن حقوق المحرومين والمستضعفين والقضايا العادلة في العالم.

وفى غمرة الأحداث والتطورات المتلاحقة مثل الحرب الإيرانية العراقية، وحرب الكويت والتطورات العاصفة مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة الذي وبما أدى إلى تغيير جذري في الخريطة السياسية للمنطقة، شهدت الأهواز بروز نهضة قومية أخذت تزداد شمولا واتساعا إلى درجة صارت تفرض بعض المطالب المشروعة خاصة بعد تسلم الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي والإصلاحيين زمام الحكم، ١٩٩٧ وعلى ضوء هذه المعطيات برز حزب التضامن الديمقراطي الأهوازي على الساحة بمثابة ثمرة وعى عميق بالتغيرات الجذرية التي طرأت على الصعيدين الداخلي والدولي، وحصيلة تجارب سياسية مريرة على الصعيدين الإيراني والدولي ليرفع شعار النضال السلمي والحقوق المشروعة للعرب وبقية الطوائف الإيرانية.

ويعتبر حزب التضامن نضاله جزءا من النضال المشترك لبقية الإيرانيين، كردا وفرسا وآذريين وبلوشا وتركمانا وبختياريين واللور، من أجل السلام والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية.

ويقول أحد متحدثي الحزب إننا نؤكد ضرورة إيجاد علاقة عضوية بين النضال من أجل الديمقراطية والحرية في إيران، ومن أجل تحقيق المطالب والحقوق المشروعة لجميع أطياف وطوائف الشعب الإيراني، وبما أن السلطة المركزية والثورة التي أوصلتها إلى الحكم فشلت في ردم الهوة الواسعة التي تفصل بين العرب الإيرانيين والحكم القائم في طهران وقضت على جميع الفرص لبناء الجسور بين الجانبين، وقد أدت الأحداث الأخيرة إلى دفع الأمور نحو مقاطعة تامة بين العرب والنظام، خاصة على ضوء مباشرة الأخير بتنفيذ ما يسمى بمشروع قصب السكر كغطاء لاغتصاب أراضي المزارعين العرب وإقامة مجمعات

سكنية لغير العرب فى المنطقة. على شاكلة تلك التى تم إنشاؤها قبل الثورة بالقرب من مدينة الحويزة وتغيير مسار تركارون إلى خارج محافظة خوزستان.

وتأكيدا على أن الطائفية ليست لها علاقة بانتفاضة العرب الإيرانيين يشير المراقبون إلى أن وزير دفاع إيران «على شمخانى» عربى من الأهواز، غير أن العرب لم يصوتوا له عندما رشح نفسه فى الانتخابات الرئاسية السابقة، بحيث لم تكن اللغة والعرق من العوامل التى دفعت العرب للتصويت، إذ أنهم انتخبوا من اعتبروه صالحا لتولى الرئاسة، كما أن ضرب سيارة شمخانى بالحجارة والطماطم عند زيارته لمدينة الأهواز لمحادثة قادة العرب الإيرانيين دليل على أن وجود مواطن عربى فى مركز القرار لا يمثل العرب الإيرانيين مكسبا، وأن ما يريدونه هو أن يعترف النظام الحاكم بحقوقهم المشروعة.

## صراع تركى إيرانى

١

شكل عام ١٩٩١م منعطفا تاريخيا فى العلاقات الدولية، إذ فيه تم تحرير الكويت من الاحتلال العراقى، وما ترتب على ذلك من آثار على المستوى الإقليمى والدولى وفيه أيضا انهار الاتحاد السوفيتى ومع انهياره تفككت الإمبراطورية السوفيتية إلى دول متعددة، وانتهت سياسة الاستقطاب والحرب الباردة والصراع الأيديولوجى بين الشرق والغرب.

وساهم الحدثان فى إعادة هيكلة العلاقات السياسية الدولية، إذ يتعرض النظام السياسى الدولى منذ ذلك الوقت لعملية إعادة صياغة فى كافة مناحيه ومجالاته، وعلى الأخص فى علاقات الجغرافيا السياسية للعديد من مناطق العالم، بالذات فيما يتعلق بمشكلة وراثثة الاتحاد السوفيتى الذى كان يوفر رابطة جغرافية سياسية بين القارتين الأوروبية والآسيوية، وبفكك هذه الرابطة حدث انفصال جغرافى سياسى، وحضارى بين القارتين، وفرض قائمة أعمال جديدة دوليا وإقليميا بالذات فى وسط آسيا، تتمثل فى إعادة ربط جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق بهياكل ونظم إقليمية بديلة.

لقد ترك تفكك وانحيار الاتحاد السوفيتى آثارا، ليس فقط على توازن القوى فى النظام الدولى، وإنما أيضا على التوازنات الاستراتيجية فى النظام الإقليمى وأصبحت المنطقة إحدى مناطق الصراع الاستراتيجية بين القوى الإقليمية الأثر الذى يترك كثيرا من الاحتمالات حول مصيرها ومستقبلها.

وتحاول الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز في ظل التغيرات الجذرية للنظم السياسية والانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية. وفي خضم الصراعات الخارجية والداخلية المحيطة بها. أن تجد لها نموذجا سياسيا ذا صبغة ديمقراطية تتبناه ويتفق مع أوضاعها الثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة فيها، وتلعب المؤثرات الخارجية والداخلية للجمهوريات الإسلامية دورا كبيرا في تشكيل هذا النموذج.

وتقدر مساحة تركستان بحوالى خمسة ملايين كيلومتر مربع وهى تنقسم إلى قسمين:  
- تركستان الشرقية وتخضع لحكم الصين الشيوعية وقد اسمتها سنكيانغ أى المستعمرة الجديدة.

- تركستان الغربية وكانت تخضع لحكم الاتحاد السوفيتى وهى مقسمة إلى خمس جمهوريات مستقلة الآن: أوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان وتركمانستان وقرغيزستان. تشمل تركستان الغربية جزءا كبيرا من خراسان. ويحدها غربا إيران، وجنوبا أفغانستان، وشرقا أوزبكستان، وشمالا الجزء الشمالى الغربى من كازاخستان وبحر قزوين.

كما تشمل تركستان الغربية ما كان يعرف عند المسلمين باسم ما وراء النهر.. وهو الإقليم الواسع الواقع شرق نهر جيحون من منبعه فى جبال بامير إلى مصبه فى بحر الأورال.. ويشمل جميع الأراضى الواقعة بين نهر سيحون فى الشرق ونهر جيحون فى الغرب، كما يشمل أيضا الأراضى الممتدة شرق نهر سيحون، ويمتد تعريف تركستان الغربية ليشمل أراضى كازاخستان التى يقع جزء كبير منها شمال وشرق نهر سيحون بل وشمال بحر الأورال التى يصب فيه كلا النهرين: سيحون وجيحون، وتشكل أراضى تركستان الغربية منطقة سهلية حوضية كبيرة بين كازاخستان وجبال الأورال فى الشمال، وجبال هندكوش وبامير فى الجنوب، وجبال تيان شيان والتاى فى الشرق.

وقد شهدت فترة خلافة عمر بن الخطاب دخول الإسلام إلى منطقة جنوب جبال القوقاز وغرب بحر قزوين، حيث دخل الإسلام أذربيجان عام ١٨ هـ (٦٣٨م) على يد الصحابى حذيفة بن اليمان ثم على يد عتبة بن فرقد السلمى، كما دخل الإسلام إلى خراسان على يد الأحنف بن قيس، وبعد أن أتم المسلمون فتح بلاد فارس. تقدمت فتوحاتهم فى اتجاه بلاد تركستان الغربية حيث وصل الأحنف بن قيس إلى أعالي نهر جيحون فى عام ٣٠ هـ وذلك فى عهد عثمان بن عفان وحاول فتح بعض المناطق المجاورة للنهر.

وفى خلافة معاوية بن أبى سفيان تقدم الصحابى الحكيم بن عمرو الغفارى عام ٥٠ هـ (٦٧٠م) نحو المنطقة الجنوبية من بلاد التركستان حتى اجتاز نهر جيحون فى جنوب أوزبكستان، فكان أول من اجتاز النهر بقوات إسلامية إلى داخل بلاد «التركستان».

وعندما تولى القائد العربى قتيبة بن مسلم الباهلى حكم إقليم خراسان عام ٨٨ هـ استطاع أن يعبر النهر وأن يفتح بخارى وبقية المدن، وعرفت تلك المناطق باسم بلاد ما وراء النهر، وعندما استقرت أحوال الفتح فى بلاد التركستان، أخذ الإسلام فى الانتشار فيها، ويعتبر قتيبة بحق فاتح بلاد ما وراء النهر، وممرت فتوحات بلاد التركستان الغربية فى عهد قتيبة بن مسلم الباهلى بأربع مراحل كالتالى:

المرحلة الأولى: استعاد فيها المناطق التى نقضت عهدا معه مثل طخارستان.

المرحلة الثانية: أعاد قتيبة فتح بخارى عام ٩٠ هـ.

المرحلة الثالثة: اتسمت بتثبيت الفتوحات الإسلامية فى حوض نهر جيحون وبسط نفوذ المسلمين على بلاد «الصفد».

المرحلة الرابعة: وصل قتيبة فيها بفتوحاته حتى فرغانة فى عام ٩٦ هـ ثم أتم فتح أوزبكستان ودعم انتشار الدعوة الإسلامية هناك.

فى القرن الثالث الهجرى اعتنق عدد كبير من قبائل التركستان الإسلام فى عهد الخليفة المعتصم.

وفى القرن الرابع الهجرى نقل الأتراك السامانيون الدعوة الإسلامية حتى حدود الصين. وفى القرن الخامس الهجرى نشر الأتراك السلاجقة الإسلام فى مناطق جديدة من بلاد التركستان.

وفى العصر العباسى الثانى بدأ التفكك فى الإمبراطورية الإسلامية، وسادت النزاعات المحلية والعصبيات العرقية وقامت دويلات عديدة فصارت الإمبراطورية الإسلامية مطمعا للغزاة.

وفى القرن السابع الهجرى سيطر المغول على بلاد التركستان الغربية، ثم لم تلبث إمبراطورية المغول أن تجزأت إلى عدة دول يحكم كل واحدة منها «خان» مستقل اعتنق ديانة المنطقة التى يحكمها، فدخل خانات غرب آسيا ووسطها فى الإسلام، واعتنق خان الصين البوذية، وكان لدخول «خانات» المغول فى الدين الإسلامى تأثير كبير فى انتشار الإسلام وتكوين إمبراطورية إسلامية فى عهد الأمير «بركة خان» عام ٣٨٠ هـ، (١٤٢٢م).

وورث التتار امبراطورية المغول الواسعة فتوسعوا فى فارس والعراق والشام وآسيا الصغرى وروسيا التى بدأت فى الظهور كقوة فى المنطقة . فحاربت التتار واحتلت بلادهم . وتوسعت شرقا فى بلاد ما وراء النهر، التى كانت فى حالة من التفكك والضعف . حتى أحكم الروس سيطرتهم على آسيا الوسطى ، وكان ذلك نحو عام ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ م).

وإجمالا فقد مر تاريخ آسيا الوسطى والقوقاز بأربع مراحل :

المرحلة الأولى: العصر الزاهر، بدأت من دخول الإسلام سنة ٨١ هـ (٦٣٨ م) إلى ١٤٨٠م عندما قامت الإمبراطورية الروسية.

المرحلة الثانية: عصر البطش والاستبداد القيصرى الروسى ، بدأت مع إعلان «إيفان الثالث» استقلال موسكو عن سيطرة المسلمين بعد ضعف دولتهم، وبدأت الحرب الصليبية عليهم عام ١٤٨٠م واستمرت هذه الفترة أربعة قرون قاسى فيها المسلمون شتى أنواع الاضطهاد.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاضطهاد الشيوعى بدأت مع الثورة البلشفية عام ١٩١٧ وفى البداية ظن المسلمون أنهم تحرروا من البطش القيصرى ، فعدوا أيديهم للشيوعيين الذين خدعهم بشعاراتهم، ولكنهم استيقظوا على الحقيقة المؤلمة بأنه لم يكن بأحسن حال مما سبقه، واستمرت هذه الفترة حتى انهيار الاتحاد السوفيتى بعد ٧٠ عاما من الظلم والطغيان فى عام ١٩٩١م.

المرحلة الرابعة: بداية عصر الحرية والاستقلال من عام ١٩٩٢ حتى الوقت الحاضر. وتملك تركستان ثروات زراعية هائلة جعلت الاتحاد السوفيتى الدولة الثانية فى إنتاج القطن فى العالم، وكانت مؤهلة لأن تكون الدولة الثانية فى إنتاج القمح، إذا توفرت لها الوسائل الحديثة، وتنتج كميات هائلة من الفواكه.

كما تمتلك ثروات معدنية جعلت الاتحاد السوفيتى الدولة الثانية فى العالم فى إنتاج الذهب والفضة، بالإضافة إلى ثرواتها البترولية الكبيرة، ولما أضيفت لها ثروة أنزريجان البترولية جعلت الاتحاد السوفيتى أكبر منتج للبترول فى العالم.

وكانت تركستان تنتج الذهب من ٢٥ منجما، والفضة من ١٦ منجما، أما الكروم فإنتاج التركستان جعل الاتحاد السوفيتى الدولة الأولى فى العالم، ويدخل الكروم فى صناعة الطائرات والأدوات الكهربائية، وفى تركستان أيضا ٤٦ منجما للحديد، و٢٣ منجما

للرصاص و ٦٣ منجما للصدويوم و ١٣ منجما للكبريت ، وكمية هائلة من الفحم ، وكمية جيدة من اليورانيوم الذى مكن الاتحاد السوفيتى من تنفيذ برنامجه النووى . يشكل المسلمون «بالمعنى الثقافى القومى» أغلبية فى الجمهوريات الإسلامية و يبلغ عدد سكان الجمهوريات الست حوالى ٥٦ مليون نسمة منهم حوالى ٤٥ مليون مسلم يقيمون فى تلك الجمهوريات .

وتتأخم الجمهوريات الإسلامية جغرافيا إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان ، وتعتبر الدول الثلاث الأولى منافذها على البحار الدولية .

وينتمى مسلمو الجمهوريات الإسلامية الست إلى ٣ مجموعات عرقية هى : المجموعة الأولى : مجموعة الشعوب التركستانية ، وتضم ٨٥ ٪ من المسلمين ، معظمهم من سكان أوزبكستان وكازاخستان وأذربيجان وتركمانستان وقرغيزستان وهؤلاء يتحدثون لغات قريبة من اللغة التركية وهم أقرب ثقافيا إلى تركيا .

المجموعة الثانية : مجموعة الشعوب الإيرانية وتضم نحو ٨,٤ ٪ من المسلمين ويتمركزون فى طاجيكستان أساسا ، وهؤلاء أقرب حضاريا وثقافيا إلى إيران وإن لم يكونوا شيعة كما هو الحال فى سكان أذربيجان .

المجموعة الثالثة : مجموعة الشعوب الأيبروقوازية ، وهؤلاء يعيشون فى مجموعات متفرقة فى القوقاز وروسيا .

ومنذ أن لاحت فى الأفق بوادر تفكك الاتحاد السوفيتى اتجهت أنظار القوى الإقليمية والدولية ولا تزال إلى كل من إيران وتركيا للتعرف على طبيعة طموحاتها فى الجمهوريات الإسلامية وذلك للأهمية التى تمثلها طموحاتها ومواقفهما من الاستقرار السياسى لهذه الجمهوريات .

ولا يزال يثار التساؤل حول حقيقة وطبيعة طموحات الدولتين فى الجمهوريات الإسلامية انطلاقا من عدة اعتبارات لعل أهمها :

– طبيعة علاقات إيران وتركيا بالجمهوريات الإسلامية تاريخيا ، واقتصاديا ، وجغرافيا ، وثقافيا ، وعقائديا .

– طبيعة علاقات الدولتين بالقوى الإقليمية والدولية : روسيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية ومدى تأثيرها على هذه الطموحات ، وتمثل علاقة الجمهوريات الإسلامية بإيران

وتركيا جزءا أساسيا من علاقتهم بنطاقهم الإقليمي الأوسع ، وبالتالي فإن الاهتمام المتبادل بينهم يشكل جزءا من مصالح وأهداف سياساتهم الخارجية ، فالأتراك والإيرانيون ومسلمو الجمهوريات الإسلامية ينتمون إلى كيانات سياسية لها مجموعة من القسمات المتميزة . فهناك الانتماء إلى حضارة واحدة هي الحضارة الإسلامية ، وهناك أواصر تضرب بجذورها في عمق التاريخ وهناك التداخل على مستوى التكوين الاجتماعي للسكان وهناك أيضا مجموعة المصالح المتشابكة التي ترتبط بنواح متعددة . مثل هذا التشابك في النسيج التاريخي والثقافي والاجتماعي والسياسي يفرض نفسه بقوة على واقع هذه الدول على نحو يصعب بل ويستحيل تجاهله . إن الإمكانيات والعوامل الأساسية متوافرة لكي تمتد العلاقات بينهم إلى مختلف المجالات ، ويرى المحللون أن انبعاث الجمهوريات الإسلامية أعاد للشرق الأوسط أبعاده التاريخية عندما طوى الحدود ما بين الشرق الأوسط وكتلة الجمهوريات الإسلامية التي تنتمي عقائديا وثقافيا إلى الشرق الأوسط التاريخي .

ولقد اندفعت الجمهوريات الإسلامية وهي في طور التأسيس وترسيخ الذات إلى مختلف القوى الإقليمية والدولية بالذات إيران وتركيا انطلاقا من حاجتها إلى :  
- الاعتراف السياسي وتبادل الدبلوماسيين معها .

- المعونات المالية العاجلة التي تساعد على تجاوز أزماتها المعيشية ومشكلاتها الاقتصادية .

- المعونات التنموية التي تساعد في تطوير مجتمعاتها اجتماعيا وثقافيا وعلميا واقتصاديا وتكنولوجيا ، وبخاصة أنها دول تؤسس ذاتها من جديد وتقف على مفترق طرق في توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية .

ويمثل الصراع بين إيران وتركيا على النفوذ في الجمهوريات الإسلامية محورا واحدا في جملة نقاط التماس والصراع الطويل بين الدولتين ، إذ يعود تاريخ الصراع الإيراني التركي إلى القرن السادس عشر الميلادي ، عندما أعلن إسماعيل الأول مؤسس الدولة الصفوية في إيران نفسه شاهاً ، وجعل المذهب الشيعي مذهب الدولة الصفوية . وفي المقابل تمسك العثمانيون بالمذهب السني ، واصطبغ الصراع السياسي بين الدولتين ، العثمانية والصفوية القائم على مصالح جغرافية سياسية بالنصبغة العقائدية التي أكسبته عمقا كبيرا ، في محاولة كل منهما فرض هيمنتها على العالم الإسلامي ولعب دور الدولة الكبرى فيه .

وبالرغم من تهقر تأثير النزعة المذهبية بين الدولتين إبان حكم الأنظمة العلمانية فيهما أتاتورك والسلالة البهلوية بفعل عوامل سياسية وأيديولوجية طغت على النظام الدولى. كان من أبرزها ظهور سياسة الاستقطاب، والحرب الباردة، والصراع الأيديولوجى بين الشرق والغرب، وانخراط كل منهما فى نظام الاستقطاب العالمى. ودخولهما فى فلك المعسكر الغربى، الذى فرض عليهما اتباع سياسات تحالفية تتمشى مع الخطوط العامة للمعسكر الغربى فى مواجهته مع المعسكر الشرقى. إلا أن الصراع بينهما على الهيمنة وبسط النفوذ فى المنطقة استمر بفعل قوى أخرى، تمثلت فى النزعة العرقية القومية التركية والفارسية، ومع انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتى. وانتهيار سياسة الاستقطاب والأيديولوجية الشيوعية عاد الصراع القديم الجديد ليطنى على العلاقات الإيرانية التركية. وتركزت طموحات البلدين فى الجمهوريات فى التأثير على جوانب متعددة فى داخلها. وذلك يعود بالأساس إلى عوامل مختلفة تتعلق بكلا البلدين، ويغضى مساحة أكبر فيها تشمل النواحي المذهبية والعرقية والسياسية والاقتصادية والجغرافية، وتهدف كل منهما إلى لعب دور فاعل ومؤثر فى المنطقة، والمشاركة الفعلية فى إقامة نظام إقليمى جديد.

ويعتبر الصراع المستمر حول مستقبل الجمهوريات الإسلامية من أهم الإفرازات الجيوبوليتيكية التى ترتبت على تفكك الاتحاد السوفيتى. إذ نشب بعد استقلال الجمهوريات الإسلامية صراع بين القوى الدولية والإقليمية التى تحركت باتجاه المنطقة من الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل إلى إيران وتركيا.

وتتميز الجمهوريات الإسلامية بأنها تمتلك إمكانات إنتاجية ومعطيات جغرافية وسياسية جيدة، وسوقا استهلاكية واسعة، إلى جانب امتلاك بعضها قدرات عسكرية واستراتيجية ونووية. فجميع هذه المواصفات تجعل الجمهوريات الإسلامية موضعا للصراع بين أطراف عدة دولية وإقليمية. أبرزها مثلث الصراع الروسى الإيرانى التركى، التى تجرى كلها فى سباق محموم لى تفوز بمكاسب، وتؤسس نقاط ارتكاز فيها.

### الاختراق الإيرانى ومواجهة الدور الأمريكى والسوفيتى

تملك إيران من المقومات الاستراتيجية والجيوسياسية والاقتصادية والثقافية والعقائدية ما يؤهلها للتأثير فى موازين القوى فى المنطقة بصورة أساسية ومباشرة.

فإيران تملك الموقع الجغرافى المميز. وتعتبر المانع الطبيعى بين عدة دول الجمهوريات الإسلامية فى الشمال، والخليج والدول العربية المطلة عليه فى الجنوب، والعراق فى

الغرب، وتركيا فى الشمال الغربى . وباكستان وأفغانستان فى الشرق، كما تملك إمكانيات التأثير السياسى والدينى فى الجمهوريات الإسلامية ذات الأغلبية الشيعية، وتتمتع إيران بأهمية استراتيجية عالمية، إذ تتحكم فى مضيق هرمز، الذى يعتبر حلقة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج والمحيط الهندى، بحيث تستطيع القوة التى تسيطر عليه، التحكم فى الشريان الذى يغذى العالم الصناعى فى مجملته بالطاقة، فمن خلاله تمر، كل عشر دقائق، ناقلة بترول أى ما يساوى ٦٢٪ من موارد العالم النفطية، و ٩٠٪ من حاجة اليابان من البترول و ٧٠٪ من استهلاك دول السوق الأوروبية المشتركة، و ٢٢٪ من استهلاك الولايات المتحدة، كما يعتبر مضيق هرمز المنفذ الطبيعى أمام دول الخليج، ولقد كان استيلاء إيران على جزر الإمارات الثلاث «طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى» فى عام ١٩٧١ بعد جلاء بريطانيا من العوامل التى زادت من أحكام قبضتها على الخليج.

وطبقاً لاتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ التى عاد واعترف بها الرئيس العراقى، بعد غزوه للكويت، أصبحت إيران تشاطر العراق الملاحه فى شط العرب.

كما تملك إيران مخزوناً هائلاً من البترول الخام، وإنتاج يصل إلى نحو ٣ ملايين برميل يومياً، وتملك أكبر مصفاة لتكرير البترول فى عبادان، مما يجعل لها ثقلاً يعتد به فى سياسة منظمة الدول المصدرة للبترول، يضاف إلى ذلك أيضاً أن إيران تشغل مساحة تبلغ ٦٢٧٠٠٠ ميل مربع تمثل أكثر من خمسة أمثال مساحة بريطانيا وإيطاليا، كما تساوى مساحة ولاية تكساس ونيومكسيكو وأريزونا وكاليفورنيا الأمريكية، وتعتبر إيران ذات كثافة سكانية عالية وتتمتع بإمكانيات عسكرية تجعل منها القوة العسكرية الأولى فى الخليج، بالذات بعد الضربة التى تلقاها العراق بعد غزوه الكويت.

وقد تطورت إبان الحكم الشيوعى فى الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى، ونمت طبقة من رجال الدين غير الرسميين بالرغم من الحظر الرسمى لها، كانت تتمتع بشعبية وتأثير سياسى كبيرين، هذه الطبقة لم تتوقف عن الدعوة لإقامة أنظمة سياسية ذات توجهات إسلامية.

كما تأسست جماعات دينية مستقلة عن السلطات السوفيتية فى داخل الجمهوريات، لها تأثير سياسى كبير على العامة مثل حزب النهضة الإسلامية الذى نشأ بشكل غير قانونى وغير رسمى فى مختلف الجمهوريات، وقد اندلع الشعور الإسلامى لدى المسلمين

في الجمهوريات الإسلامية بعد هزيمة القوات السوفيتية في أفغانستان على يد المقاومة الأفغانية، وتحركت الجمهوريات لتأكيد استقلالها القومي سياسيا وثقافيا وعقائديا. كما كان لمقاومة الثورة الإيرانية الإسلامية للهيمنة الأمريكية تأثير قوى في الجمهوريات، التي نزعت منذ اندلاعها في مارس ١٩٧٩ إلى تصدير ثورتها لمساندة القوى التي تتبنى نفس أفكارها، واعتبر الدور الخارجى الفعال، عن طريق التدخل فى شئون الدول الأخرى، ركيزة أساسية لتوظيف العامل الإسلامى الثورى أو العامل الدولى التوسعى، لأن إيران تعتقد بأن زعامتها الإقليمية تتحقق عن طريق قيام نظام إقليمى إسلامى وليس قومى، وانطلاقا من ذلك فإن إيران تسخر دعمها للحركات الإسلامية فى علاقاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية بما يخدم أهداف ومصالح سياستها الخارجية، ويعتبر التيار الداعى لتصدير الثورة أن هذا الأسلوب هو أحد سبل حمايتها من الداخل، وبعدم الاكتفاء بالدعاية الخارجية للنموذج الإيرانى بل بتقديم المساعدات والدعم للقوى السياسية المعادية للنظم فى العالم الإسلامى، لإنشاء حكومات على النمط الإيرانى.

وقد طالب الخمينى بتكرار ثورة إيران فى الدول الإسلامية الأخرى كخطوة نحو الوحدة مع إيران لمواجهة أعداء الإسلام، وكان يرى أن للثورة الإيرانية دورا عالميا لمساندة المحرومين عبر العالم، وأكد ضرورة تصدير الثورة لكل مكان انطلاقا من مبدأ أن الإسلام يدافع عن الشعوب المستضعفة ولا يعترف بالحدود بين الدول الإسلامية.

وقد اتفقت معظم الأدبيات الثورية الإيرانية على حث الشعوب الإسلامية على التخلص من حكوماتها التي تخدم مصالح أعداء الإسلام، وركزت هذه الأدبيات على إبراز النموذج الإيرانى بوصفه النموذج الثورى الإسلامى الوحيد.

وتعتبر إيران تصدير الثورة واجبا دينيا وليس مجرد هدف سياسى يتمثل فى جعل علاقات إيران الخارجية مع الشعوب وليس مع الدول ويتطلب من إيران تقديم مساعدات مالية وعسكرية، بالإضافة إلى التدريب العسكرى والتلقين العقائدى لهذه الحركات.

وقد عكس الدستور الإيرانى هذا التوجه العام، فمن أهداف الجمهورية الإسلامية التي تحددت فى ديباجته السعى مع الحركات الإسلامية لبناء الأمة العالمية وإنقاذ المحرومين فى كل مكان على الأرض، وأشارت المادة ١٥٤ إلى التزام إيران بالعمل لإقامة حكومة الحق والعدل فى أرجاء الأرض، وحماية الكفاح الشرعى للمستضعفين ضد المستكبرين فى أى

مكان في العالم، وعقب تولى رفسنجاني رئاسة الجمهورية عبر عن رفض فرض الثورة على المسلمين خارج إيران. بينما طالب الحركات الإسلامية خارج إيران باتخاذ الثورة الإيرانية قدوة ومثالا لها، وبالسعى لإيصال صوت الثورة إلى الناس. ولكنه عاد في ربيع ١٩٩٢ في اجتماع لرجال الدين في طهران، وفي معرض مخاطبته للمؤتمر اعتبر رفسنجاني تصدير الثورة واجب إيران تجاه المستضعفين في العالم أجمع.

وكان سعى إيران إلى لعب دور إقليمي فاعل في المنطقة، استنادا إلى شعارات تصدير الثورة وطرح النموذج الإيراني للدول المجاورة. يعد من الثوابت الأساسية الخارجية الإيرانية. فإن التطورات الأخيرة في المنطقة بدءا باندحار العراق أثر غزوه للكويت، وتفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي، واستقلال الجمهوريات الإسلامية، وزوال الخطر الذي كان يهدد إيران على حدودها الشمالية لعقود طويلة. ونمو الميول الإسلامية في آسيا الوسطى. قد عزز وضع إيران كمركز للثورة الإسلامية. ودعم جهودها نحو إنشاء ما يسمى بالأممية الإسلامية وطرح نموذجها «الثوري» الذي تقدمه كمثال لكافة الحركات السياسية الإسلامية في المنطقة مع تصاعد وتيرة العمل التصادمي للحركات السياسية الإسلامية مع أنظمة الحكم.

وتقود إيران اليوم حملة معقدة ونشطة لمد نفوذها عبر المناطق الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز وعبر العالم الإسلامي ككل لبناء وتطوير كتلة إسلامية من الدول التي سوف تخلق قوة إقليمية مهيمنة تجعل من إيران مركز دوليا نشطا.

تتطلب الاستراتيجية الإيرانية لبيسط النفوذ والهيمنة ومقاومة ضغوط القوى الإقليمية المنافسة ولعب دور إقليمي مميز، وجودا عسكريا واقتصاديا وسياسيا مكثفا لها في المنطقة، ومن مقومات هذا الوجود أن تتمكن إيران من امتلاك الجديد والجيد من الأسلحة النوعية لمواكبة الألفية ومقابلة طموحاتها، وتعتبر إيران أن الوقت مناسب لتحقيق أهدافها التسليحية انطلاقا من:

- حاجة روسيا ودول الكومنولث والصين وكوريا الشمالية إلى العملة الصعبة مما يدفع بها إلى تجاوز الإنذار الأمريكي والاستمرار في بيع الأسلحة لإيران.  
- انهماك الإدارة الأمريكية في مشاكلها.

وتحاول إيران تعزيز ترسانتها العسكرية لاسيما النووية. ويشمل البناء العسكري الإيراني بناء منظومات أسلحة استراتيجية دفاعية ورفع مستوى القوات التقليدية. بالإضافة إلى محاولة عرض القدرات الكيميائية والبيولوجية والنووية.

ويشير تقرير للكونجرس الأمريكي أن إيران أصبحت دولة نووية وأنها تملك أسلحة نووية وصواريخ تحمل رؤوسا نووية، ويكشف التقرير أن إيران حصلت على أربعة رؤوس حربية نووية من كازاخستان، وأن الرؤوس الحربية وصلت إلى إيران عن طريق تركمانستان، لا سيما أن منطقة الحدود مفتوحة حيث تقوم إيران الآن بعملية واسعة النطاق لبناء الجسور ومد الطرق في منطقة الحدود بينها وبين تركمانستان من أجل تسهيل نقل الشحن الثقيل، ويتحدث التقرير عن مفاوضات إيرانية مع الجمهوريات الإسلامية، ولا سيما كازاخستان وطاجكستان وأذربيجان وتركمانستان.

وكانت إسرائيل قد طلبت من رئيس جمهورية كازاخستان «نور سلطان نزار باييف» أثناء زيارة قام بها لإسرائيل في يوم الثلاثاء ٢٦ ديسمبر ١٩٩٥، سحب العلماء النوويين والفيزيائيين الكازاخ الذين يعملون في البرنامجين النووي والكيميائي الإيرانيين الذين انتقلوا إلى إيران عام ١٩٩٢ بعدما أصبحوا عاطلين عن العمل في كازاخستان، اثر تخليها عن أسلحتها النووية التي نقلت إلى روسيا، وتوقيعها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الدولية، وقد ضمنت إسرائيل للرئيس «نزار باييف» مساعدات مادية وعقدت معاهدات اقتصادية وأمنية معها، مقابل التخلي عن مساعدة إيران نوويا.

ولقد مر البرنامج النووي الإيراني بثلاث مراحل هي:

**المرحلة الأولى:** بدأت في عهد الشاه، امتلكت فيها إيران مفعلا نوويا تجريبيا من الولايات المتحدة، كما ساعدتها ألمانيا في إعداد برنامج نووي لإنشاء مفاعل للطاقة النووية في بوشهر، وكان من المتوقع أن تستطيع إيران إنتاج سلاح نووي مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن الخميني قام بالغاء جميع صفقات المفاعلات السابقة مما اضطر كثيرا من علماء الذرة الإيرانيين إلى مغادرة البلاد بعد قيام الثورة.

**المرحلة الثانية:** بدأت إيران فيها إحياء برنامجها النووي، فوضعت في منتصف ثمانينات القرن الماضي برنامجا مكثفا لتنمية قدراتها النووية وفق أسس:

- إنشاء بنية نووية أساسية حيث افتتحت مركزا للأبحاث النووية في أصفهان، وسعت للحصول على مفاعلات نووية من جهات مختلفة.
- توسيع دائرة التعاون النووية مع بعض الدول مثل الصين وكوريا الشمالية والأرجنتين وباكستان والهند.

- العمل على تطوير البحث في المجال النووى.

- تطوير القدرات الفنية والعلمية للعاملين في المجال النووى، والعمل على إعادة علماء الذرة الإيرانيين الذين غادروا بعد الثورة وإرسال المتخصصين للخارج لتلقى التدريبات العملية المتقدمة.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وزوال سياسة الاستقطاب والحرب الباردة، فلقد سعت إيران لامتلاك السلاح النووى استعدادا لاحتمالات حدوث مواجهة عسكرية مع قوى إقليمية أو دولية والسعى لبناء كتلة إسلامية قوية تقودها إيران، على افتراض أن امتلاكها للسلاح النووى قد يقلل من احتمالات المواجهة مع هذه القوى.

ولقد حولت طموحات إيران للوصول إلى زعامة العالم الإسلامى، صراعها مع تركيا على النفوذ فى الجمهوريات الإسلامية إلى صراع يتضمن أبعادا تاريخية وجغرافية وثقافية. وجعل انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه إيران، ولأول مرة منذ عقود طويلة لا تشترك بحدود مع روسيا الأمر الذى أدى من جهة إلى اختفاء تهديد طالما أقلق إيران، وفتح من جهة أخرى فرص توطيد علاقاتها مع الجمهوريات الإسلامية التى تشترك معها فى أصول تاريخية وجغرافية وثقافية.

ففى ندوة عن «تحول الاتحاد السوفيتى وانعكاساته على العالم الثالث» التى عقدت فى طهران فى مطلع مارس ١٩٩٢ شدد على أكبر ولايتى وزير خارجية إيران فى افتتاح الندوة على الدور الحيوى لجمهورية إيران الإسلامية فى منطقة آسيا الوسطى مركزا أن بلاده معنية بالتطورات فى الجمهوريات الإسلامية الجديدة بسبب القرابة الجغرافية والتاريخية والثقافية.

تاريخيا فإن إيران تعى ضخامة دورها التاريخى منذ زمن بعيد، فهى لا تنزع من ذاكرتها القومية أمجاد الإمبراطورية الفارسية، فإيران قد اضطلعت بدور رئيسى، ثقافيا وسياسيا فى آسيا الوسطى طوال ألف عام ولا يزال التراث الفارسى عميق الجذور فى أوزبكستان وطاجكستان وقرغيزستان وكازاخستان على الرغم من حلول مجموعة من اللغات التركية محل اللغة الفارسية.

وجغرافيا فإن المؤرخين يذكرون أن أجزاء من آسيا الوسطى بما فيها بخارى كانت واقعة تحت السيطرة الإيرانية فى منتصف القرن ١٨م فى عهد السلطان نادر شاه، وتمتع إيران

بحدود مشتركة مع كل من أذربيجان وتركمانستان كما ترتبط مع كازاخستان وتركمانستان بالأطلال على بحر قزوين الذي يفتح لها المجال لتجارة بحرية مزدهرة.

وتدرك إيران أهمية موقعها الجغرافي ولا تنزع من حساباتها الجيوسياسية أنها تمثل حلقة الوصل بين آسيا الوسطى والمحيط الهندي. وبين الشرقين الأوسط والأقصى، فلقد حرر انهيار الاتحاد السوفيتي إيران ولأول مرة من الخطر القادم من الشمال. لقد كانت النزعة التوسعية الروسية ثقيلة الوطء. ومع زوال هذا العبء انفتحت أمامها من جديد منافذ التنفس الطبيعي باتجاه آسيا الوسطى والقوقاز، وتركز إيران الآن اهتمامها السياسي والإقليمي على المنطقة بكاملها، التي تشكل ساحة نشاطها.

وتهدف إيران لتكوين نفوذ جغرافي استراتيجي يمتد من أفغانستان في الشرق. إلى المغرب العربي في أقصى الغرب. بالإضافة إلى الشرق الأوسط التقليدي الذي يشمل آسيا الوسطى والقوقاز، الأمر الذي أثار مخاوف القوى الإقليمية. فقد تحدث تقرير للمخابرات الروسية أعده رئيس المخابرات الروسية الأسبق ييفجينى بريماكوف؛ عن مطامح إيرانية لإنشاء إمبراطورية فارسية جديدة تضم أفغانستان وطاجكستان وأجزاء من أوزبكستان التي سيبلغ تعدد سكانها أكثر من مليون نسمة، وتبرز كمنافس لروسيا في آسيا الوسطى وما وراء القوقاز.

وثقافيا ففي خطاب لوزير خارجية إيران على أكبر ولايتي. في مؤتمر التعاون الثقافي والعلمي والتعليمي مع دول آسيا الوسطى الذي عقد في طهران في نوفمبر ١٩٩٢ تحت رعاية اليونسكو والحكومة الإيرانية أكد وزير الخارجية الإيراني على الدوافع الدينية والتاريخية والثقافية والعرقية وراء دور إيران في آسيا الوسطى والقوقاز، مركزا على التجانس الثقافي في ظل موروث إسلامي. وثقافة إيرانية ولغة فارسية داعيا دول المنطقة إلى إحياء موروثها الديني والثقافي كسبيل لتأكيد استقلالها السياسي، وأكد البابين الختامي للمؤتمر على القيم الروحية التي صنعت النسيج الاجتماعي الثقافي المشترك، وعامل المصالح بين إيران ودول آسيا الوسطى.

تبلغ مساحة إيران نحو ١٦٣٦ مليون كم مربع، وبتعداد سكاني يبلغ نحو ٧٠ مليون نسمة. ويزيد من تعقيد الأوضاع الاقتصادية في إيران تعرضها لضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية لاتهامها إيران بتسريع برامجها النووية. ومساندة الإرهاب ومعارضة اتفاق السلام في الشرق الأوسط. إضافة إلى الضغوط التي تتعرض لها مجمل الدول النفطية من تدهور في أسعار النفط.

وتهدف المقاطعة الأمريكية من خلال سياسة الاحتواء التي تمارسها ضد إيران إلى تسريع تدهور الأوضاع الاقتصادية لتشكل عامل ضغط رئيسيا على إيران. فإما إجبارها على تغيير جوهرى فى مواقفها تجاه برامجها النووية وموقفها من مفاوضات السلام واتهامها بدعم الإرهاب أو تغيير نظام الحكم بفعل تلك الضغوط.

ولا تبدو دول الجوار الإيرانية مناطق مستقرة بل إنها تشكل ضغوطا إضافية عليها. فالأوضاع فى العراق غير مستقرة كما يوجد فى إيران ما بين ٥٠٠ ألف إلى مليون لاجئ عراقى، وعلى حدودها مع تركيا كذلك الأوضاع غير مستقرة نتيجة لوجود الجماعات الكردية المسلحة التى تناوى السلطة فى إيران، وعلى حدودها مع أفغانستان يوجد نحو مليون لاجئ أفغانى فى إيران. بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار السياسى فى أفغانستان نفسها الأمر الذى يزيد الضغوط عليها ويضيف من أعباء الحكومة. وتشكل الجمهوريات الإسلامية فى خضم هذه الأوضاع متنفسا لإيران هى فى أمس الحاجة إليه لما تملكه من ثروات وإمكانيات وفيرة.

وتتطلع إيران إلى كسب السباق على النفوذ فى الجمهوريات الإسلامية لما تمثله هذه الجمهوريات من سوق استهلاكية واسعة. كما تتطلع إيران إلى إطلاق الصادرات النفطية إلى الجمهوريات الإسلامية وغيرها من الجمهوريات السوفيتية السابقة.

كما تسعى إيران أيضا إلى تطوير وسائل النقل لهذه الجمهوريات أو معها الأمر الذى سينعكس إيجابيا على الأوضاع الاقتصادية فيها. ويخدم إيجابيا طموحاتها الاقتصادية. فعلى سبيل المثال فقد بوشر بإنشاء خط مباشر لسكك حديد دولية إلى تركمانستان.

ولم يقتصر النشاط الإيرانى على الجمهوريات الآسيوية وحدها، وإنما اتجهت أيضا إلى نشاط آخر مكمل تمثل بالاتصال الوثيق مع الدول المشاطئة لبحر قزوين «روسيا، أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان» وقد وافقت إيران على إنشاء خطوط جديدة للنفط عبر أذربيجان لتموينها وتموين أوكرانيا بالنفط الإيرانى.

ويشير المحللون إلى أن إيران تبنت موقفا معتدلا إزاء آسيا الوسطى والقوقاز بالتركيز على الجانب الاقتصادى وفتح فرص توسيع العلاقات بالمنطقة. والتأكيد على المصالح الاستراتيجية والاقتصادية المتبادلة أكثر من العوامل الأيديولوجية خاصة فى ضوء عداة النخب السياسية الحاكمة فى الجمهوريات الإسلامية لهذه العوامل، وفى مواجهة التنافس التركى، وتحاول

إيران تغيير صورتها من قوة عدم استقرار، إلى شريك تجارى متميز. ويمكن ارجاع هذه الواقعية إلى تزايد ثقل منطق الدولة والمنصحة القومية في مواجهة المنطق الأمي الثوري، كما يمكن ارجاعها إلى نقص الموارد المائية وقيود اقتصادية أخرى على دور إيران الإقليمي بما لا يجعلها قادرة على حل المشكلات الاقتصادية للمنطقة لوحدها وبما يدفع للاعتدال.

تتجه إيران إلى الجمهوريات بقوة وتأخذ بمختلف الوسائل التي تقرب بينها وبين الجمهوريات، سواء الدبلوماسية أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية والحضارية أو العسكرية.

فعلى المستوى الدبلوماسي يتمثل اختراقها للجمهوريات من خلال الزيارات المتكررة والمتعاقبة للرئيس الإيراني أو وزير خارجيته للجمهوريات. وفتح السفارات والقنصليات بها. وعملت الدبلوماسية الإيرانية على ادخال الجمهوريات الإسلامية في الهيئات الإسلامية الدولية وبالأخص منظمة المؤتمر الإسلامي. حيث دعت في مؤتمر القمة الإسلامية في داكار في ديسمبر ١٩٩١ إلى ضم الجمهوريات الإسلامية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وأد على المستوى الاقتصادي التجارى فيتمثل في عقد الصفقات الاقتصادية والتجارية وحضاريا وثقافيا فيتمثل في حرصها على نشر اللغة الفارسية في الجمهوريات وتأسيس منظمة الناطقين باللغة الفارسية بالاشتراك مع طاجيكستان. وعسكريا فإنها تسعى لاستقطاب علماء الذرة في الجمهوريات والحصول على صواريخ وأسلحة نووية منها، كما تبعت إيران بعلاء الدين إلى الجمهوريات لإلقاء المحاضرات حول تعاليم الإسلام، وبجانب رغبة إيران نشر نموذجها الثوري، فإنها لا تهمل رغبتها في تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية في الجمهوريات الإسلامية، ويتمثل ذلك في عقد الاتفاقيات الاقتصادية وكسب التحالفات.

وتمثلت مبادرات إيران للانفتاح على الجمهوريات في اتجاهاين:

- عقد قمة دول منظمة التعاون الاقتصادي التي عقدت في طهران في ١٧ فبراير ١٩٩٢ إحياء للمنظمة الإقليمية للتعاون الإنمائي التي سبق أن تشكلت عام ١٩٦٥ في عهد الشاه وحلها الخميني بعد أن وصفها بأنها أداة أمريكية، وكانت تضم إيران وباكستان وتركيا فقط، ودعت إيران خلال القمة إلى قبول الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، «حضرت كازاخستان كمراقب» وقد أثار إعادة إحياء المنظمة حفيظة القوى الإقليمية خوفا من تحويلها إلى سوق إسلامية مشتركة تمثل نحو ٢٥٠ مليون نسمة.

- إعلان الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني عن قيام تعاون جديد بين الدول المطلة على بحر قزوين، التي تشمل إيران وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان وروسيا الاتحادية. وهو إطار للتعاون يضم دولتين مهمتين لا ترتبطان بمنظمة التعاون الاقتصادي وهما روسيا وكازاخستان. وأصبح مقر هذه المنظمة الجديدة طهران.

وقد عقدت الدول المطلة على بحر قزوين عددا من اللقاءات أهمها المؤتمر الذي عقد في إيران في أبريل ١٩٩٢م وصدر عنه بروتوكول تسهيل النقل والشحن البحري بين الدول الأعضاء، وحدد البروتوكول عددا من المرافئ المطلة على بحر قزوين كمرافئ ترانزيت للبضائع، من هذه الدول وإليها، والأمر اللافت للنظر في هذا البروتوكول أنه أدخل في عداد مرافئ الترانزيت السابقة. مرفأى بندر خمينى وبندر عباس الموجودين في الخليج قرب مضيق هرمز، وهذا يدل على أن السياسة الاقتصادية التي تعتمدها إيران مع دول المنطقة تسعى إلى ربط الخليج بها أيضا. وهذا ينسجم مع تطلعات إيران الإقليمية ودعوتها إلى إنشاء السوق الإسلامية المشتركة التي ستجعل منها محطة مركزية أساسية، كما ستحقق عملية الربط هذه مردودا اقتصاديا ومردودا سياسيا كبيرين.

ولقد حاولت إيران منذ الثمانينيات إيجاد بديل عن مضيق هرمز لتصدير نقتها في حال أى اضطراب أمتى قد يغلقه. ولذلك فإن مشروع السوق الإسلامية المشتركة ووسائل النقل الجديدة «سكك حديد وأنابيب نفط» قد تؤمن لإيران هذا السبيل البديل من خلال وسط آسيا إلى أواسط أوروبا.

ومن جملة الوسائل التي اتبعتها إيران للنفاذ إلى الجمهوريات ما يلي:

- قامت إيران في ديسمبر ١٩٩١م بالتوقيع على اتفاقية مع الجمهوريات الإسلامية لمد خطوط سكك الحديد ووسائل المواصلات والاتصالات بينها. بهدف ربطها بالخليج وبالتالي المياه الدولية الحرة.

وقد باشرت إيران في تطوير وسائل النقل داخل الجمهوريات ومعها.

- عقدت إيران اتفاقية مع روسيا في ١٩٩١ لإزالة عوائق الحدود فيما بين الجمهوريات وإيران.

- دخلت إيران في اتفاقات إنشاء خطوط جديدة لنقل النفط عبر أذربيجان لتموين أذربيجان وأوكرانيا بالنفط الإيراني. ويمثل اتفاقها مع أوكرانيا نشاطا مكملًا لدورها. واتصالها الوثيق بالدول المشاطئة لبحر قزوين.

قامت إيران بالتوقيع على عدد من اتفاقات النقل الجوي الثنائي بينها وبين الجمهوريات الإسلامية.

- توقيع عدد من الاتفاقات للتعاون الثنائي بينها وبين الجمهوريات الإسلامية.
- توقيع اتفاقية تعاون مع كازاخستان في مجال البحوث والتكنولوجيا النووية.
- كما قدمت إيران مساعدات لبناء مساجد ومدارس دينية في كافة الجمهوريات.
- كما اقترحت إيران إقامة أمانة عامة دائمة لحركة عدم الانحياز يكون مقرها طهران.
- أما على المستوى الثقافي فقد رعت إيران بالتعاون مع اليونسكو في نوفمبر ١٩٩٢ مؤتمرا للتعاون الثقافي والعلمي والتعليمي مع دول اسيا الوسطى، ففي البيان الافتتاحي للمؤتمر نوه مدير عام اليونسكو بالدور المهم للغة الفارسية والثقافة داخل إيران في صياغة روابط إقليمية جديدة، لتمتع إيران بتعاطف وتفهم الدول المجاورة.

أما وزير الثقافة والتعليم العالی الإيراني فقد دعا إلى تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والإحساس بالأمن الجماعي، من خلال قيام تعاون إقليمي وإقامة إطار مؤسسي للتعاون العلمي والثقافي على أن تركز التنمية على ثقافة محلية والعداء للاستعمار والهيمنة، وهو أمر برأى الوزير الإيراني يتعدى إمكانيات أى دولة على حدة. ويتطلب الجمع بين خصوصية احتياجات كل دولة، والمصالح المتبادلة فيما بينها في ضوء الروابط التاريخية والقيم الدينية.

وعرض الوزير الإيراني مساعدة إيران في تطوير البحوث والمراكز التعليمية المشتركة، وتبادل الخبرات وتدريب المدرسين والطلاب وتطوير شبكة الاتصالات فيما بين الدول الأعضاء.

- كما قامت إيران بتمويل معهد دراسات آسيا الوسطى ودعمه في بلورة نموذج تنموي صالح للظروف المحلية في المنطقة.

- كما أبدت استعدادها للمشاركة في تمويل المشاريع والبرامج المختلفة ودعم التعاون في مجالات الإعلام والثقافة والاتصالات والعلوم وتمويل طباعة الكتب المدرسية بالمنطقة.

- قيام مؤسسة الإرسال الإيرانية بالمشاركة في إقامة اتحاد الإذاعات والتليفزيون في دول آسيا الوسطى.

وتشكل تركيا وطموحاتها المتعددة في آسيا الوسطى والقوقاز أكبر معوقات الدور الإيراني في المنطقة، إلا أن هنالك جملة معوقات أخرى تعترض طريق النفوذ الإيراني وتتمثل في:

- عدم قدرة إيران في الوقت الحاضر على توظيف الخلاف الأيديولوجي بين المعسكرين لكسر طوق الحصار الأمريكي عليها، كانت إيران في ظل سياسة الاستقطاب في وضع يسمح لها، في آن واحد استغلال القلق الأمريكي إزاء الأطماع السوفيتية لتعارض توجهاته مع السياسات الغربية. وابتزاز الاتحاد السوفيتي لتعارض توجهاته مع السياسات الغربية. التحول في طبيعة الصراع الدولي من التركيز على البعد الأيديولوجي إلى تقديم البعد الحضاري الثقافي للصراع، أي تقديم ظاهرة الصحوة الإسلامية أو الإسلام الأصولي كعدو بديل عن الشيوعية، وقد صار الحديث عن مخاطر التهديد الإسلامي وضرورة التحرك لمواجهة أمرًا بالوفا.

الأمر الذي يعقد جهود إيران في استمرار تبني فكرة تصدير الثورة واعتبار الجمهوريات الإسلامية ساحة مواتية لتطبيق أسلوب الحكم الإيراني.

- حرص الجمهوريات الإسلامية على إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة لوضعها الاقتصادي والسياسي. بل إن بعض الجمهوريات أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

- اعتناق معظم الجمهوريات للمذهب السني بينما تعتنق إيران المذهب الشيعي الذي لا تعتنقه سوى طاجكستان.

- لا تخلو الساحة الداخلية لإيران من مشاكل ومعوقات لها انعكاساتها على السياسة الخارجية والدور الإيراني إقليمياً ومن أبرزها المشاكل الاقتصادية الناجمة عن حرب الثماني سنوات مع العراق وضغوط الحصار الاقتصادي الأمريكي عليها.

ويرى بعض المحللين أن العلاقة بين إيران وجمهوريات آسيا الوسطى تفتقر لصيغة التكامل. ففي الوقت الذي تفتقر فيه جمهوريات آسيا الوسطى لرؤوس الأموال، والقطاعات الخاصة القوية والاتصالات مع مراكز الأعمال التجارية الدولية. نجد أن هذه الجوانب هي نفسها ما تفتقر إليه إيران.

وأبرز المعوقات التي لها تأثير مباشر على الدور الإيراني في المنطقة في الوقت الحاضر تتركز حول العامل الأمريكي والعامل الروسي.

يتم الاحتواء الأمريكي لإيران عن طريق التنسيق مع تركيا وباكستان. ويشمل صورة متعددة منها السياسي والعسكري والاقتصادي. وذلك بالتعاون وأحياناً بالضغط على أوروبا واليابان لوقف المساعدات الاقتصادية لإيران وإيقاف أشكال التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والمالي معها.

وقد شددت الإدارة الأمريكية الحملة التي تقودها لزيادة وتصعيد ضغوطها الاقتصادية على إيران وعزلها دولياً. وذلك عن طريق منع الشركات النفطية الأمريكية من شراء النفط الإيراني بأي شكل من الأشكال. ومنع الشركات الأمريكية من التعامل التجاري مع إيران بأي أسلوب كان.

وتهدف هذه السياسة إلى محاصرة النظام الشرير في إيران كما وصفه وزير الخارجية الأمريكي على اعتبار أن إيران دولة إرهابية توظف طاقاتها لدعم الإرهاب الدولي ولأنها ماضية قدماً في تنفيذ برنامجها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية وبذلك تشكل تهديداً وخطراً على الأمن والاستقرار في المنطقة. وعلى جيرانها بالإضافة إلى استمرارها في سعيها لتقويض عملية السلام في الشرق الأوسط بالتعاون مع أعداء السلام في المنطقة.

ويشير الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قائلاً: جربنا كل شيء مع إيران. عرضنا عليها وساطات وإغراءات. لكنها رفضت كل شيء في الماضي كانت المشكلة بيننا وبينهم، لكنهم الآن يتدخلون في شئون الدول الأخرى ويؤثرون على مصالحنا، سنجرب سياسة الضغط، والضغط الشديد ووعده رئيس مجلس النواب الأمريكي «جنجريتش» بأن يجعل إيران نموذجاً للضغط الأمريكي، حيث قال إيران دولة إرهابية من الدرجة الأولى، وهدفها هزيمة الغرب بأي طريقة، إنها خطر دائم وطويل المدى على الحضارة والحياة المتقدمة على الكرة الأرضية.

وأقر الكونجرس الأمريكي استراتيجيات لإحكام الاحتواء تجسدت في التالي:

- زيادة الضغط السياسي والاقتصادي على إيران.
- منع الشركات الغربية البترولية «بشكل مباشر وغير مباشر» من عقد اتفاقيات بترولية مع إيران عن طريق منع أي شركة بترول غير أمريكية تتعامل مع إيران من التعامل مع الولايات المتحدة، أي فرض مقاطعة أمريكية عليها.

-- الطلب من وكالة المخابرات الأمريكية رصد ميزانية لمحاربة الحكومة الإيرانية عن طريق زيادة مشاكلها وإثارة القلاقل فيها.

-- توسيع نطاق حظر التعامل مع إيران من قبل الشركات الأجنبية ليشمل البنوك وشركات التصدير والاستيراد.

إن حداثة عهد الجمهوريات الإسلامية بالاستقلال السياسي وتشابك بناها الاجتماعية مع نظيراتها في إيران. هما أمران يجعلانها بمثابة القنابل الموقوتة في المحيط الأمني الشمالي لإيران، ويعيدان طرح التحدي السوفيتي عليها في سياق مختلف. ظهرت مؤشرات في الأسلوب الروسي لإدارة الأزمة في قره باغ. وفي طاجيكستان فعلى سبيل المثال عندما تصاعدت الضغوط الداخلية في إيران للتدخل إلى جانب الأشقاء في أذربيجان في النزاع في قره باغ وجهت موسكو تحذيرا إلى طهران بعدم التدخل.

فعندما طولبت إيران بإدانة الهجوم الروسي على العاصمة الشيشانية جروزني في ديسمبر ١٩٩٣ كان رد السنثولين الإيرانيين هو الدعوة إلى حل سلمي للنزاع، وجاء الاحتجاج الرسمي الإيراني على الغزو محدودا. معتبرا المشكلة روسية داخلية. وانصب الهجوم الإيراني على الغرب وإسرائيل تخوفا من الحاق الضرر بالعلاقات مع روسيا. بل الحرص على تقويتها خاصة في المجال التجاري والعسكري في ضوء المشكلات الاقتصادية الداخلية في إيران.

ولعل أبرز دوافع إيران للتحرك انكثف في اتجاه روسيا والحفاظ على علاقات قوية معها. يعود إلى سياسة الاحتواء التي تمارسها الولايات المتحدة ضدها. والسعى إلى جعل هذه السياسة حظرا دوليا شاملا تشارك فيه القوى الاقتصادية الرئيسية في العالم.

إن إيران تسعى الأهمية الاستراتيجية لعلاقاتها مع دولة بحجم وقوة روسيا في كل الظروف. ولهذا سعت منذ انهيار الاتحاد السوفيتي لتنمية علاقاتها معها، فمع بدايات عام ١٩٩٢ أسست إيران مع بقية الدول المطلة على بحر قزوين منظمة للتعاون فيما بينها مقرها طهران.

كما أدركت إيران أن سعيها للحصول على حصة مهمة في تطوير احتياطات النفط والغاز في آسيا الوسطى والقوقاز يتطلب حوارا مع روسيا لبحث الطرق التي ستسلكها خطوط الأنابيب مستقبلا. خاصة في ضوء إدراك إيران المتزايد أن دول المنطقة لن تنفصل اقتصاديا عن روسيا في المستقبل القريب.

كما تنظر إيران إلى روسيا كحليف أساسى فى مواجهتها للضغوط الأمريكية ومحاولات عزلها واستبعادها عن المشاريع الاقتصادية فى الجمهوريات الإسلامية مثل صفقة العصر التى وقعت بين أذربيجان والشركات الأمريكية.

٢

وثقت تركيا روابطها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاستراتيجية مع الغرب انطلاقاً من توجيهها العلمانى وتمثل ذلك فى انخراطها فى الأحلاف العسكرية والسياسية الغربية وانضمامها إلى الحلف الأطلسى وسعيها الحثيث للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة. ولكنها دخلت فى السبعينيات والثمانينات من القرن الماضى مرحلة جديدة فى علاقاتها الدولية إذ بدأت فى الانفتاح على العالم العربى والإسلامى، وارتكزت فى ذلك على مبدأى التعاون والاعتماد المتبادل. وأخذت تمارس نوعاً من التوازن بين مصالحها فى الأقطار العربية والإسلامية ومصالحها فى الأحلاف الغربية.

ويعود ذلك التحول إلى أزمة الطاقة والأوضاع الاقتصادية فى داخل تركيا، وحاجتها الملحة إلى أسواق جديدة واستثمارات للخروج من الأزمة. كما شهدت تلك الفترة انضمام تركيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامى ورغبتها فى تنشيط دورها داخل المنظمة.

ومع بداية التسعينات ساهم الدور التركى خلال أزمة الاحتلال العراقى للكويت بفعالية كبيرة فى فرض الحصار الاقتصادى على العراق وتشثيت جهده العسكرى واشغاله بإمكانية فتح جبهة برية أخرى فى الشمال. فضلاً عن استخدام الأراضى التركية فى القتال، وتحويلها إلى قاعدة للحلفاء إضافة إلى الأداء التركى الذى اتسم بدرجة عالية من الانسجام مع الأهداف الأمريكية.

لقد شكلت أزمة الخليج نقطة تحول للدور التركى فى المنطقة وشكلت مخرجاً مناسباً لإعادة توظيف موقعها الاستراتيجى بشكل مزدوج عن طريق إعادة تفعيل دورها مع الشرق والغرب، وعملت خلال الأزمة وبعدها على تحقيق أكبر فائدة ممكنة لخدمة أهدافها، وتمثل ذلك فى:

- زيادة قدراتها العسكرية وتحديث بنيتها قواتها المسلحة.
- رفع مستوى العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبى.

لقد فرضت التطورات فى بداية التسعينات من القرن الماضى واقعا دوليا جديدا ولد عند تركيا إحساسا كبيرا بالأهمية كقوة إقليمية لها وزنها فى المنطقة، إذ أن علاقاتها مع الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز. تجعل منها حليفا مهما لدول الجوار. إضافة لاعتقاد تركيا بأنها تمثل البديل الذى تفضله النخب السياسية فى المنطقة. وذلك إذا اضطرت هذه النخب إلى موقف تختار فيه بين تركيا وأى حليف آخر فى المنطقة، لأن روابطها المتعددة ومصالحها المتشابكة مع الجمهوريات الإسلامية. إضافة إلى نموذجها العلمانى يؤهلها لأن تكون النموذج الذى يستقطب الجمهوريات الإسلامية.

ويساعد على ذلك أن معظم سكان الجمهوريات يتحدثون اللغة التركية، وتأثروا تأثيرا كبيرا بالثقافة التركية والدين الإسلامى. يضاف إلى ذلك الموقف التركى المؤيد لهم قبل وبعد إعلان الاستقلال، وامتلاك تركيا لقطاع أعمال متمرس وقوى، بالإضافة إلى شركات المقاولات الكبيرة. فضلا عن الروابط السياسية والمالية والتجارية الجديدة التى تحتفظ بها مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. كما يظهر الأتراك بأنهم فى وضع أفضل من غيرهم إقليميا فى توفير السلع والخبرة الاقتصادية التى تتطلع الجمهوريات الإسلامية للحصول عليها. يقول «إسلام كريموف» رئيس جمهورية أوزبكستان: «إننى أعلن أمام العالم بأسره أن بلادى سوف تسير قدما فى الطريق التركى. وقد اخترناه ولن نعود للوراء». ويقول نور سلطان نزار باييف «رئيس جمهورية كازاخستان»: «إننا نريد إقامة اقتصاد السوق الحر والنموذج التركى هو الوحيد أمانا». وفى تصريح له «حسن حسنوف» رئيس وزراء أذربيجان فى عام ١٩٩٢ «أنا نريد أن تمثلنا تركيا أمام العالم الخارجى».

وقد أعلن سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا أثناء زيادة له لواشنطن فى فبراير ١٩٩٢ أن تركيا تتحرك ضمن إطار خمس دوائر هى «وسط آسيا، والبلقان. وحوض البحر الأسود. والشرق الأوسط»، وأشار إلى أن تحركها ضمن هذه الدوائر يركز على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هى: نشر المنهج الرأسمالى وتثبيت الديمقراطية العلمانية الغربية. ومكافحة التطرف.

وبناء على ذلك فإنه يمكن تحديد اهتمامات تركيا الاستراتيجية من خلال ثلاث دوائر إقليمية تنطلق من موقعها الجغرافى وهى «الدائرة الأوروبية. والدائرة العربية. والدائرة الآسيوية».

وتبعاً لذلك تتنوع دوافع تركيا في التحرك نحو هذه الدوائر الثلاث فمنها ما هو خاص بالأمن الوطنى ، بحيث ترصد تركيا مصادر التهديد النابعة من بعض تلك الدوائر أو من أطراف فيها . ومن هذه الدوافع ما هو اقتصادى ، أو ذو رابطة فكرية ثقافية حضارية . وتشكل هذه الدوائر فضاءات لحركة تركيا الإقليمية ونفوذها الدولى وقدرتها العسكرية والسياسية والاقتصادية ولرغبتها فى أداء دور مربع الأبعاد : أوروبا ، وأوسطيا ، وإسلاميا . وعرقيا ، وعليه فإنه يمكن إجمال دوافع تركيا فى الدوافع التالية :

### دوافع سياسية

اكتسبت تركيا بعد سقوط إيران أهمية كبيرة فى الاستراتيجية الأمريكية حيث وقع على عاتقها ملء الفراغ الذى أحدثه سقوط الشاه إقليميا . وتجلى ذلك فى توقيع الاتفاق العسكرى الأمريكى التركى عام ١٩٨١ ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتى تراجع الموقع الاستراتيجى لتركيا كذراع لحلف شمال الأطلسى فى مواجهة الخطر الشيوعى مما دفع تركيا للسعى للقيام بدور مؤثر فى صنع السياسة الإقليمية ، ومنحت حرب الخليج الثانية تركيا دورا جديدا وأهمية إضافية بوصفها جزءا من التحالف المناهض للغزو العراقى للكويت . واعتبرت تركيا استقلال الجمهوريات فرصة لإحداث تحول إيجابى فى مسار علاقاتها الدولية والإقليمية شرقا وغربا ، وتمثلت الطموحات التركية الإقليمية فى الشعار الذى رفعه الرئيس التركى السابق «تورجوت أوزال» الذى أشار بأن «القرن الحادى والعشرين هو قرن الأتراك» و تركيا من الأدرياتيك إلى الصين .

إذ تعتبر تركيا أن سعيها للدخول إلى الجمهوريات الإسلامية عودة طبيعية إلى موقعها التاريخى والحضارى والدينى .

واستغللت تركيا روابطها العرقية والقومية واللغوية والثقافية المشتركة مع الجمهوريات الإسلامية وخبرتها فى التعامل معها ، للعب دور مميز يقوم على ضرورة ملء الفراغ الذى نشأ عن انهيار الاتحاد السوفيتى لاعتبارات تتعلق بالأمن القومى التركى . والحيلولة دون امتداد نفوذ إيران إلى المنطقة ، وعرقلة محاولة نشر نموذج تركيا الإسلامى العلمانى القائم على الأخذ بالديمقراطية فى دولة مسلمة . حيث تتخوف تركيا من أن امتداد نفوذ الأصولية الشيعية الراديكالية فى المنطقة سوف يؤثر تأثيرا مباشرا على أوضاعها الداخلية .

كما تستثمر تركيا الدعم الأمريكي القوى لها للعب دور فاعل في آسيا الوسطى والقوقاز. انطلاقاً من كونها عضواً في التحالفات الغربية. ولها نظام علماني يطمئن إليه الغرب. وذلك لإبعاد التأثير الإيراني. ولضمان عدم قيام نظم إسلامية «متشددة».

ولا تخفى الولايات المتحدة دعمها للدور التركي، إذ أعلن المتحدث الرسمي للبيت الأبيض بعد زيارة لرئيس وزراء تركيا في فبراير ١٩٩٢ للولايات المتحدة. إن المباحثات الأمريكية التركية تناولت الدور الذي يمكن أن تقوم به تركيا بحيث تكون نموذجاً للجمهوريات الإسلامية باتباع النموذج العلماني والتجارة الحرة، ويدرك كذلك المسؤولون الأتراك اهتمام الولايات المتحدة والغرب بمسألة كبح جماح الاتجاه «الأصولي» من التغلغل في الجمهوريات الإسلامية فيستغلون هذا الاهتمام ويوظفونه للتسويق لنظامهم العلماني، وما يترتب على تطبيقه من مكتسبات استراتيجية واقتصادية.

وقد أشار سليمان ديميريل في عام ١٩٩٢ عندما كان رئيساً للوزراء في حديث عن مسلمي الجمهوريات الإسلامية: «إن آفاقاً تتفتح لتركيا في عام ١٩٩٢ وأن أنظار المسلمين في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى تتحول ناحية تركيا. ويجب علينا في تركيا ألا نجعلهم يشعرون بأن شقيقهم الكبير قد حطم أحلامهم».

ومن ناحيتها فإن الجمهوريات الإسلامية ترحب بالدور التركي إلى حد كبير. فالنموذج التركي العلماني يبدو مقبولاً من معظم الجمهوريات.

إضافة إلى حاجة الجمهوريات لتدفق المساعدات والقروض والاستثمارات الغربية، ففي أثناء زيارته لتركيا أعلن «إسلام كريموف» رئيس جمهورية أوزبكستان أن بلاده سوف تسير قدماً في الطريق التركي. كما ركز «نور سلطان نزار باييف» رئيس جمهورية كازاخستان على أن النموذج التركي هو الوحيد أمامهم.

وقد شرعت تركيا فعلاً في إقامة علاقات قوية مع الجمهوريات. فعلى سبيل المثال لا الحصر اتفقت مع أذربيجان على تدريب الكوادر العسكرية الأذرية وفقاً للنظم التركية، وأن تقوم ببناء مؤسسات الدولة هناك. وتصدير آلات الطباعة إليها باللغة التركية والحروف اللاتينية.

إن تركيا تحرص بشدة على التأكيد بأن نظامها الديمقراطي العلماني وتجربتها الاقتصادية الليبرالية قادرة على أن تشكل نموذجاً ملائماً يمكن للجمهوريات الإسلامية الاستفادة منه

في تطورها السياسي ، ويعود ذلك من وجهة نظر تركيا إلى أن العقبة الأساسية التي ستحول دون تطوير ما يلزم من تسامح وتفاهم واستقرار في المنطقة تنبع من أزمة الديمقراطية. ولهذا فإن تركيا في إطار استراتيجيتها للتقارب والاتصال بين أوروبا وغرب آسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبرز كنموذج حي للتوافق بين المجتمعات الإسلامية والنظام العام للقيم الغربية ، وأشار بأن عضوية تركيا المستقبلية في المجموعات الأوروبية سوف تمكن المجموعة من إقامة روابط أفضل مع العالم الإسلامي. وبعد خيبة أملها في الانضمام للمجموعة الأوروبية بدأت تركيا في التخفيف من توجهها نحو الغرب والتيار العلماني ، وبدأت في إحياء التراث الإسلامي وشعائر الإسلام وثقافته وحضارته الشرقية ، معتمدة سياسة تنطلق من تفهمها لدول الجوار الإسلامي. وبدأت التيارات الإسلامية في داخل تركيا في فرض وجودها على الخريطة السياسية لتركيا. وركزت تركيا اهتمامها على مناطق جوارها المباشر. وعلى ارتباطها بآسيا الوسطى للعمق القومي والعرقى والثقافي والحضارى بينها وبينهم. إذ لو أهملت تركيا هذا العمق بكل أبعاده الثقافية والحضارية والتاريخية والجغرافية لتحول إلى عمق مذهبي لإيران نتيجة لنشاطها المكثف في الجمهوريات الإسلامية. وهذا الأمر يهدد عاجلا أو آجلا الأمن القومي التركي.

إذ لم يغيب عن تركيا أن آسيا الوسطى كانت تحت سيطرتها الكاملة طوال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. ولم يقض على هذه السيطرة غير تحالف القوى الأوروبية بزعامة الإمبراطورية النمساوية.

كما تحاول تركيا أن تستغل موقعها الجغرافي وحضارتها وثقافتها وتجربتها التاريخية لتشكيل جسر بين الغرب والشرق كجناح للنااتو من جهة ، وإقامة علاقات وثيقة مع بلدان المنطقة وتقديم المساعدة لهم بدعم أوروبي غربي من جهة أخرى.

وبالفعل فقد ساعدها تعاونها العسكري والسياسي مع «النااتو» والولايات المتحدة وتبعيتها لحلفائها في مجال الحصول على السلاح والقروض على توسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية. وعزز تقاطع العوامل الاقتصادية مع العوامل الجيوسياسية وضعها في المنطقة كجسر بين الغرب والشرق. كممثل للحلفاء الغربيين في المنطقة ووسيط بينهم وبين الشرق الأدنى والأوسط، وممثل لهذا الشرق في أوروبا.

أما من الناحية الثقافية. فالغالبية العظمى من سكان الجمهوريات الإسلامية تتحدث اللغة التركية. ومعظم سكان الجمهوريات ينتمون عرقياً إلى العائلة التركية. ويقدر عدد من يعيش في الجمهوريات ويتحدثون التركية أو لهجات مشتقة عنها نحو ٥٠ مليون نسمة. كانت اللغات المنتشرة في الجمهوريات الإسلامية تكتب بالحروف العربية. ثم فرض الروس على السكان الحروف السيريلية ثم تم تحويلها إلى الأبجدية اللاتينية بعد سيطرة الشيوعيين على آسيا الوسطى والقوقاز.

ولقد اعتمدت تركيا أيضاً الأبجدية اللاتينية لكتابة لغتها في العشرينيات من هذا القرن وهي الحروف التي اعتمدت أذربيجان العمل بها منذ يناير ١٩٩٢. وتسعى تركيا لتعميم ذلك على بقية الجمهوريات الإسلامية وكان البرنامج التركي قد أرسل إلى أذربيجان مطبعته القديمة. كما قامت إحدى الشركات التركية بالتصريح بجميع مخزونها من آلات الطباعة اليدوية لنفس الغرض. وفي تصريح لديميريل رئيس وزراء تركيا في ١٩٩٢ إن اعتماد الحرف اللاتيني في الكتابة يرمز للعفاضة بين الحداثة والأصولية.

ويتجه الكازاخ والتركمان والقرغيز نحو اعتماد الأبجدية اللاتينية، في حين يتجه الطاجيك نحو الأبجدية الفارسية. ويسعى الأوزبك لإحياء أبجديتهم الأوزبكية القديمة التي كانت تكتب بالحرف العربي.

وعلى المستوى الثقافي فإن الأتراك لا يخفون تعصبهم للغة التركية وإصرارهم على نشرها في الجمهوريات. فلقد عقد اجتماع في اسطنبول في سبتمبر ١٩٩١ للدول الناطقة بالتركية دعت إليه اليونسيف ضم ممثلين لنحو ١٨٠ مليوناً من الناطقين بالتركية. وهم يشكلون خامس أكبر مجموعة لغوية في العالم. وعقد اللقاء تحت رعاية معهد المقاييس التركية. كما عقد اجتماع آخر في يناير ١٩٩٢ تبني دراسة أبجدية لاتينية مشتركة، وإقامة جامعة للدراسات التكنولوجية في آسيا الوسطى، وتنسيق المساعدات لدول المنطقة للتحويل إلى الأبجدية اللاتينية.

وقد كان لتركيا دور كبير في مساعدة الجمهوريات الإسلامية للحصول على الاستقلال. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي سارعت تركيا للاعتراف سياسياً بها كدول كاملة السيادة وتحركت بكل ثقلها في المحافل الدولية لتضمن لها موطناً قداماً. وأبدت اهتماماً كبيراً بإقامة علاقة وطيدة معها، فقامت بتبادل الوفود السياسية والاقتصادية معها.

فالشعب التركي أساساً من آسيا الوسطى، ومسلمو آسيا الوسطى يتحدثون اللغة التركية أو بعض لهجاتها، إضافة للحلم التركي لإقامة أمة طورانية تمتد من البسفور إلى حدود الصين. من أجل ذلك سارع رئيس وزراء تركيا آنذاك سليمان ديميريل إلى زيارة للجمهوريات في أبريل- مايو ١٩٩٢ ودعا حكوماتها لحضور مؤتمر قمة الشعوب التركية. وأشار إلى أن تركيا قبلت مسئولية تمثيل العالم التركي وأن الوقت قد حان لإقامة رابطة تركية بين هذه الجمهوريات القريبة ثقافياً بعضها من بعض. كما أشار إلى أنه لا يمكن لأحد أن ينكر أن هناك عالماً تركيا من البحر الأدرياتيكي إلى سور الصين. ووقع ديميريل خلال زيارته العديد من البروتوكولات والاتفاقيات التي تركز على توسيع قاعدة التعاون بينها وبين الجمهوريات الإسلامية.

ونجحت تركيا في عقد المؤتمر في الأسبوع الأخير من شهر يونيو ١٩٩٢ وحضرته ١١ دولة تطل على البحر الأسود. وأسفر الاجتماع عن تأسيس كتلة اقتصادية جديدة بين الدول المشاركة، وقال رئيس الوزراء التركي إن بقاء أوروبا موحدة يعتمد بدرجة كبيرة على وجود حزام للتعاون والسلام والرفاهية في المنطقة الممتدة بين البلقان والقوقاز وتقع في قلب وسط آسيا.

وتمثل عضوية تركيا في المنظمات الغربية كحلف الناتو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمجلس الأوروبي جزءاً من جاذبيتها بالنسبة للجمهوريات الإسلامية، حيث أشار حسن حسنوف رئيس وزراء أذربيجان في عام ١٩٩٢ إلى رغبة بلاده في النموذج التركي. وقد لاقى النموذج التركي قبولا عند بقية الجمهوريات، حيث صرح نور سلطان نزارباييف رئيس جمهورية كازاخستان بأنه هو النموذج الوحيد الذي لديهم، وأضاف قائلاً: لا أعتقد أن للإسلام الأصولى فرصة كبيرة، إن علمانية تركيا تمثل أيضاً نموذجاً بالنسبة لنا.

كما سعت تركيا إلى إقامة منطقة التعاون لحوض البحر الأسود. والتعاون في البلقان، وسعت منذ مطلع التسعينات بالتعاون مع إيران وباكستان لإحياء منظمة التعاون الاقتصادي التي أنشئت عام ١٩٦٤، حيث عقد مؤتمر قمة لها في عام ١٩٩٣ ضم إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية وسعت تركيا من خلال هذه المنظمة إلى الاستفادة من علاقاتها الإسلامية بالجمهوريات بالشكل الذي يوفر لها الدور الإقليمي.

وحل أزماتها الاقتصادية الداخلية، كما أنها توظفها كورقة ضغط مع المجموعة الأوروبية لدعم طلب انضمامها إليها.

ولا تقتصر علاقات تركيا بالجمهوريات الإسلامية على النواحي السياسية والثقافية، بل تتعداها إلى نواحي متعددة تشمل إقامة المشاريع المشتركة وبناء الطرق والجسور وتقديم المساعدات المادية والمعنوية. كما تسعى إلى بناء خط أنابيب لنقل النفط والغاز من الجمهوريات الإسلامية إلى أوروبا عبر تركيا وذلك لتشكيل جسر يربط أوروبا بالجمهوريات الإسلامية.

وإجمالاً فإن تركيا استهدفت من توجيهها نحو الجمهوريات تحقيق الأهداف التالية:

- تعويض الدور الذى فقدته بانتهاء الصراع بين الشرق والغرب. إذ بعد انتهاء الصراع بين الشرق والغرب، ساد الاعتقاد بأن تركيا قد فقدت دورها كدعامة شرقية جنوبية مهمة لحلف شمال الأطلسي، وتسعى لأن تظهر للولايات المتحدة عن طريق موقعها كحلقة وصل بين أوروبا والشرق والمنطقة العربية، وتؤكد أهميتها كحليف أساسى فى المنطقة.
- تعزيز الدور التركى فى منطقة الشرق الأوسط، تسعى تركيا إلى إبراز أهمية المنطقة عن طريق ايجاد تجمع اقتصادى يجمع دول آسيا الوسطى. مما يدفع إلى إعادة الاهتمام الأمريكى بالمنطقة. فإذا ما تحقق لها ذلك فإنها تستطيع أن تستعيد بعض ما فقدته فى المنطقة بأن تصبح اليد الأوى للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط عن طريق إيجاد أرضية اقتصادية صلبة تتكون من دول آسيا الوسطى تمكنها من استعادة دورها كقوة اقتصادية مؤثرة فى المنطقة.
- تعزيز الموقف التركى فى مواجهة المجموعة الأوروبية. وقد تركز الرفض الأوروبى لانضمام تركيا للوحدة الأوروبية حول ضعف اقتصادها والخوف من أن يضعف إمكانيات المجموعة الأوروبية، وحول اختلاف الأصول العرقية والعقائدية بين تركيا ودول المجموعة الأوروبية، ولذلك فإن تركيا تسعى من خلال تعاونها مع الجمهوريات الإسلامية إلى فتح سوق إسلامية كبيرة تواجه الجماعة الأوروبية وتعوض تركيا عما كانت ستجنيه من السوق الأوروبية.
- مواجهة الوضع الاقتصادى المتردى فى تركيا باستغلال الموارد والإمكانيات الاقتصادية المتاحة فى الجمهوريات الإسلامية.

إن تعدد الانتماءات اللغوية والمذهبية والعرقية والقومية للجمهوريات الإسلامية . وتدنى مستوى تطورها الاقتصادي ومتاخمتها الجغرافية لقوى إقليمية متصارعة (روسيا، تركيا، إيران، فضلا عن امتلاكها للسلاح النووي، يجعل من تلك الدول ساحة للأطماع الخارجية بما يجعل كل الاحتمالات مفتوحة أمام العديد من النتائج المحتملة لظهور تلك الجمهوريات على منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

وبالتالى فإن الإنعكاسات على الاستقرار السياسى فى الجمهوريات الإسلامية تتحدد على أسس عاملين :

- ما يتبع الاستقلال من عمل سياسى داخل هذه الجمهوريات ، والذى يتمثل فى عملية إعادة بناء الدولة . من إعادة تشكيل مؤسساتها أو خلق مؤسسات جديدة ومجاهة التخلف ، ومحاولة تنمية اقتصادية واجتماعية وتحقيق الأمن الوطنى.

- شبكة العلاقات التى ستنشأ بين هذه الجمهوريات والعالم الخارجى ، وتتحدد العلاقات على ضوء تصورات هذه الجمهوريات والآثار الناتجة عن زوال الاتحاد السوفيتى . وقد دفع الصراع الإيرانى - التركى على اكتساب النفوذ ، الجمهوريات الإسلامية إلى دوامة من عدم الاستقرار والحيرة والاضطراب.

الحيرة فى اختيار أى من القوى الإقليمية لتقوية روابطها وتدعيم علاقاتها معها ، وبالتالي سيكون ذلك على حساب إضعاف روابطها وعلاقاتها مع القوى الأخرى . فهل تضعف روابطها مع تركيا لمصلحة تدعيم علاقاتها مع القوى الأخرى ، فهل تضعف روابطها مع تركيا لمصلحة تدعيم علاقاتها مع إيران ، أم تضعف علاقاتها مع إيران لمصلحة تدعيم علاقاتها مع تركيا أم تضعف علاقاتها مع روسيا الاتحادية على حساب علاقاتها مع تركيا أو إيران؟

من المنظور الروسى فإن أمن المنطقة ونفوذ روسيا فيها يواجه بتحديات إقليمية تتمثل فى الصراع الإيرانى - التركى على النفوذ . فالتهديد التركى هو تهديد سياسى قد يعمل على عزوف دول تنتمى إلى الكومنولث الروسى عن التجاوب مع الطموحات الروسية بما قد يفتحه لها من منافذ أخرى . ويجمع التهديد الإيرانى بين التهديد العسكرى والسياسى .

ولقد نظرت روسيا بارتياح إلى محاولات التجمع على حدودها الجنوبية في إطار منظمة التعاون الاقتصادي التي أسستها إيران وتركيا وباكستان، وانضمت إليها الجمهوريات الإسلامية. ففي تصريح له «اسكندر شوخين» نائب رئيس الوزراء الروسى قال «... إن على دول وسط اسيا أن تختار بين شركائها التجاريين السلافيين فى روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وبين عضويتها فى تجمع مهلهل يضم دولا إسلامية غير عربية».

وكان أكثر ردود الأفعال الروسية تشددا وتحذيرا ما صرح به الكسندر ديمورين المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الروسية على أثر اجتماع الدول «التركفونية» فى ١٩ أكتوبر ١٩٩٤ حيث قال «إن روسيا لا تعارض منافع التطور الاثنى السكاني والعرقى والثقافى بين الشعوب الناطقة بالتركية. ولكن يقلقها ما يظهر فى بعض الأحيان من اتجاهات نحو انعزال البلدان الناطقة باللغة التركية على أساس قومى. الأمر الذى يجعلها فى مجابهة الدول المجاورة». كما أضاف «أن الأمور إذا جرت وفق هذا السيناريو فإن ذلك سيكون من الأمور غير المرغوب فيها بالنسبة لروسيا ولغيرها من بلدان العالم».

لقد أسفرت حالة عدم الاستقرار عن تفاقم الصراعات العرقية القومية التى استثمرتها نفس القوى المتصارعة لتحقيق أهدافها ومصالحها فى المنطقة. أو عرقلة نفوذ بعضها البعض مثل الأوضاع المتردية فى طاجكستان أو التوتر فى أذربيجان.

كما أسفرت هذه الحالة عن اندفاع هذه الجمهوريات نحو الغرب وإسرائيل وروسيا. مع كل ما يترتب على ذلك من أخطار وسلبيات على الجمهوريات الإسلامية. فروسيا على سبيل المثال ستظل مصدر خوف مستمر للجمهوريات الإسلامية من طموحاتها، ونزعات الهيمنة والنمو المتزايد للتيار القومى الروسى.

كما أن انفتاح القيادات السياسية على الغرب وإسرائيل وروسيا سيزيد من عزلتها عن الجماهير التى هى فى غالبيتها مسلمة. وبالتالي سيضعف ويقلص قاعدتها الشعبية ويعطل بناء المؤسسات والهيكل الداخلية. ويعرقل توجهها نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية وسيؤدى ذلك فى المقابل إلى إطالة بقاء الأنظمة والنخب السياسية الحالية التى هى بقايا النظام الشيوعى. ومع مرور الوقت ستتحول إلى أنظمة ديكتاتورية تسعى إلى تكريس الطبقية فى مجتمعاتها. وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء واستثمار النزاعات العرقية والقومية للبقاء. وبالتالي استمرار حالة الفوضى والتخبط وعدم الاستقرار لسنوات طويلة فى هذه الجمهوريات.

ومن أبرز المخاطر التي تهدد الجمهوريات الإسلامية واستقرارها السياسي بل استقلالها. أن يؤدي استمرار الصراع بين إيران وتركيا على النفوذ في المنطقة إلى عودة الإمبراطورية الروسية مجدداً. الأمر الذي يمكن أن يحول هذه الجمهوريات إلى دول تابعة تدور في فلك موسكو أو نتيجة لتفاقم مشاكلها السياسية والاقتصادية والعرقية. قد تجد نفسها مضطرة إلى البحث عن حلول لمشاكلها في موسكو. ولكن هذا الخيار لا بد أن يصطدم بالخوف من الهيمنة الروسية.

وتحرص روسيا على وجود أنظمة سياسية في الجمهوريات الإسلامية تدعم إقامة علاقات جيدة معها. وأن لا تتحول إلى ساحة مجابهة ونزاعات داخلية. كما تحرص الجمهوريات في المقابل على إقامة وضع سياسي مستقر في المنطقة لمجابهة المخاطر المحتملة إقليمياً، وباتت الجمهوريات أمام ضرورة تأمين أمنها، وهذا لا يتحقق في ظل حالة عدم الاستقرار وهي لا تستطيع حمايتها في حالة بروز الخطر. ولا تستطيع طاجكستان أن تحمي حدودها مع أفغانستان. ولكازاخستان حدود طويلة مع الصين التي تطالب بأراضي من جاراتها. وكل ذلك يتطلب من الجمهوريات أن يكون لها نظام أمني مشترك وبمشاركة الدول الإقليمية.

ولكن الصراع الإيراني التركي دفع النخب السياسية في محاولة لحماية نفسها ضد الأخطار والصراعات الداخلية والإقليمية إلى اللجوء لطلب الدعم الروسي الفعال. بما في ذلك الجيش الروسي، وهو الأمر الذي تجسد في معاهدة الأمن الجماعي التي تم التوقيع عليها في طشقند في ١٥ مايو ١٩٩٢.

ولا يقتصر الخطر الأمني على العوامل الخارجية، بل إن عدم الاستقرار الداخلي هو مصدر للاضطرابات والنزاعات العرقية والحدودية.

لذلك فقد دفع سعى قادة الجمهوريات لإقامة وضع سياسي واقتصادي وعرفي مستقر في جمهورياتهم قادر على تأمين الحاجات للسكان. إلى الابتعاد عن إقامة أي تحالف إقليمي على أساس إسلامي. والتحفظ على تدخل الدين في عمل الدولة والحكومة. والتركيز على طرح برامج اجتماعية علمانية للحيلولة دون استيلاء الإسلاميين على السلطة والتوجه نحو اقتصاد السوق وإقامة إصلاحات سياسية تبدو في ظاهرها أنها ديمقراطية.

إن عدم الاستقرار السياسى فى الجمهوريات لآبد أن يطال مصالح روسيا المتعددة والمتشعبة التى لا تزال تحتفظ بها وتحرص عليها.

ويأتى فى قمة هذه المصالح وضع الأقليات الروسية الكبيرة فى الجمهوريات الإسلامية.

وبشكل وجود الروس فى الجمهوريات الإسلامية مصدر قلق لروسيا. لأن بعض التيارات الوطنية فى الجمهوريات، رفعت شعارات معادية للروس. كما سجلت أيضا أعمال معادية ضدهم.

كما استعدى صعود التوجهات الإسلامية، الروس الذين يمثلون جزءا مهما من اقتصاديات الجمهوريات الإسلامية.

ويحاول رؤساء الجمهوريات الحفاظ على الاستقلال الوطنى لبلدانهم، بالبعد بالمنطقة عن الصراعات الإقليمية والدولية، لاستقطاب الاستثمارات الغربية ودول الشرق الأقصى الغنية. وبالتالي فإن عودة الهيمنة الروسية على الجمهوريات الإسلامية سوف تحد من استقلالها وتشكل عاملا غير مشجع على استقطاب الاستثمارات الخارجية، وقد يترتب على ذلك تزايد الأطماع الروسية وتحكمها على المدى الطويل فى أسعار الطاقة التى تعتبر هذه الجمهوريات من أهم مصادرها.

وتجتمع أوروبا وأمريكا والشرق الأقصى وروسيا مصلحة مشتركة فى الاستقرار السياسى والاقتصادى لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز. التى سيمكن استقرارها روسيا من التركيز على مجهوداتها الخاصة بتحويلها إلى دولة ديمقراطية خالية من الأعباء والطموحات الأمبريالية.

تسعى الجمهوريات الإسلامية فى ظل الصراع الإيرانى التركى على النفوذ فيها، إلى التقارب مع الغرب عن طريق الاتجاه نحو الإصلاحات الاقتصادية والسوق الحر.

وتسعى القيادات السياسية فى الجمهوريات الإسلامية جامدة إلى أن تنفى عنها صفة الأصولية الإسلامية بل تتعهد بمحاربة أى محاولة تقوم بها الجماعات الإسلامية لئلا فراغ السلطة الذى خلفه انهيار الاتحاد السوفيتى فى الجمهوريات الإسلامية، فقد أشار على سبيل أمثال رئيس جمهورية قرغيزستان عسكر أكاييف إننى ضد التعصب الدينى، وهناك افتراض أن تصبح جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية دولا إسلامية، وأتعهد بألا يحدث ذلك.

ويعد انفتاح الجمهوريات الإسلامية في علاقاتها مع إسرائيل من أبرز ردود الأفعال تجاه الصراع الدائر بين إيران وتركيا على النفوذ في الجمهوريات الإسلامية. إذ تعتبر إسرائيل الجمهوريات الإسلامية أرضا تتوافر فيها العناصر التي تهدف الاستراتيجية الغربية إلى التعامل معها.

ففي كازاخستان مثلا توجد قدرات نووية تخشى إسرائيل والغرب من احتمال تسربها إلى الدول الإسلامية وعلى رأسها إيران.

وحتى تضمن إسرائيل والقوى الغربية إحباط محاولات إيران للحصول على الخبرات النووية من الجمهوريات الإسلامية فقد سعت إليها بجهود حثيثة، فأوفدت إليها البعثات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية وأقامت معها تعاونا في مجالات متعددة منها الاتصالات والاقتصاد والتجارة وإنتاج مواد غذائية.

وتعتبر كازاخستان مجالا مهما لإسرائيل كونها دولة إسلامية تملك رؤوسا نووية وصواريخها، ولوضعها الاقتصادي وحاجتها إلى مساعدات تنموية وتكنولوجية.

كما أقامت إسرائيل في عام ١٩٩٢ علاقات دبلوماسية مع قرغيزستان وتعاقدت معها على إنشاء مجموعة مزارع نموذجية وإقامة عدة مشروعات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وتم نفس الانفتاح أيضا بين إسرائيل وأوزبكستان وأذربيجان وخاصة التعاون في مجال الري والزراعة وتطوير المعدات العسكرية، والتلقيب عن النفط في أذربيجان وتجدد إسرائيل في الجمهوريات الإسلامية مجالا واسعا للتعاون الاقتصادي والاستثمار المالي والتقني وتستقطب ثرواتها الإمكانات المالية والتكنولوجية مثل النفط واليورانيوم والفوسفات والفضة والمعادن المختلفة.

وتمتلك الجمهوريات الإسلامية أيضا ثروات بشرية لها أهميتها الكبيرة التي تتمثل في مجموعة من العلماء والمهندسين والتقنيين في مجالات الذرة والأسلحة وأبحاث الفضاء وما يتعلق بها من تكنولوجيا حديثة. وقد استطاعت إسرائيل استقطاب عشرات من هؤلاء الخبراء ووظفتهم في مراكزها البحثية ومعاملها العلمية.

وعقدت اتفاقات تعاون علمي وتكنولوجي مع أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان وطاجكستان.

واتفقت إسرائيل في عام ١٩٩٤ مع كازاخستان على قيام علماء من وكالة الفضاء الإسرائيلية بزيارة محطة إطلاق المركبات الفضائية والأقمار الصناعية في كازاخستان. وتسعى إسرائيل إلى استثمار وتوظيف حالة عدم الاستقرار ومشكلات الحدود والنزاعات العرقية والقومية والتركيبية الديموغرافية في الجمهوريات الإسلامية لخدمة مصالحها وتجارتها. إذ تجد إسرائيل في الجمهوريات الإسلامية سوقا مربحة لتصدير منتجاتها العسكرية وتسويق خبراتها الأمنية. حيث قامت طوال الأعوام السابقة وفود عسكرية إسرائيلية متعددة بزيارة الجمهوريات الإسلامية.

ويمثل خطر استمرار النهج السياسى الذى تتزعمه النخب السياسية والقوى المرتبطة بالعهد الشيوعى، فى عدم إتاحة الفرصة للقوى السياسية الجديدة التى بدأت تنمو فى أوساط المثقفين الإسلاميين للمساهمة فى الحياة السياسية. وبناء الهياكل والبنى الديمقراطية، للممارسة التعددية السياسية، إذ ما تزال الغالبية الكبرى من القادة السياسيين والكوادر الإدارية وأجهزة الحكم والمخابرات التى تسيطر على مقاليد السلطة فى معظم الجمهوريات الإسلامية. هم نفس القادة وكوادر الأحزاب الشيوعية السابقين.

وتواجه التيارات السياسية التى تمثل القوى الجديدة غير المرتبطة بالنظام الشيوعى مقاومة عننية ومستترة تقودها القوى القديمة التى تسعى إلى استمرار هيمنتها وإحكام قبضتها على مقاليد السلطة.

وتأتى الحركة الإسلامية على رأس هذه القوى الجديدة التى تشهد نموا مضطربا فى الجمهوريات الإسلامية، ومن معالم هذه الحركة الإسلامية المتنامية نشوء بعض الأحزاب التى تحمل الشعار الإسلامى وتنادى بتطبيق الشريعة، وتطالب بأسلمة الحياة الجديدة فى المجتمعات التى تخلصت من القهر الشيوعى. ويعد حزب النهضة أكثر الأحزاب بروزا ونشاطا.

كما يتهدد المسلمون فى الجمهوريات الإسلامية خطر الصراع العرقى القومى، فنتيجة للخلل الكبير فى البنية السكانية الذى أحدثته السلطات الشيوعية فى الجمهوريات الإسلامية. فإن تأجج المشاعر العرقية القومية بين السكان يهدد باحتمال تفجر الصراع بين القوميات العرقية المختلفة، كما تشتد فى بعض الجمهوريات الإسلامية مشاعر كراهية الغرباء. وفى نهاية الثمانينيات من القرن الماضى وفى دوشنبه، عاصمة طاجكستان. هاجم

على سبيل المثال ألوف الطاجيك كل من بدا لهم غريبا ، وانتقلت كذلك نفس أعمال العنف إلى «فرونزى» عاصمة قرغيزستان . وإلى أوزبكستان حيث هاجم الأوزبك فى طشقند . الأجنب فى مدينتهم ، وفى تركمانستان شهدت عاصمتها «عشق اباد» ومدينة «نبيت دغ» البترولية مظاهرات عنيفة تنادى «لا للقوزايين» ، لا للأرمن فى تركمانيا ، وفى وادى فرغانة اندلعت أعمال العنف التى استهدفت هدم وحرقت بيوت القوزايين .

ويقيم فى أوزبكستان ما يقرب من ستين ألف نسمة من جماعة «المسخيت» وأصبحت هذه الجماعة هدفا للغضب الشعبى فى أوزبكستان ، وفى كازاخستان يتعرض القوزايون لأعمال عنف ويعادى الطاجيك الأوزبك الذين يعيشون فى طاجكستان ، ويبلغ عددهم نحو مليون نسمة ، إذ يعتبر الطاجيك الأوزبك أقل ثقافة وحضارة لأنهم لا ينتمون للحضارة الفارسية . وفى المقابل يمارس الأوزبك تمييزا عنصريا ضد الطاجيك فى أوزبكستان ويبلغ عددهم نحو المليون نسمة .

مكن الدعم الإيرانى لجمهورية أرمينيا المسيحية ضد جمهورية أذربيجان الإسلامية فى الصراع على إقليم «ناجور نو قره باغ» من احتلال أجزاء كبيرة من أراضى أذربيجان وتشريد آلاف الأذريين المسلمين ، واستخدمت إيران دعمها لأرمينيا كورقة ضغط على الحكومة الآذرية للحد من توجهها نحو تركيا والغرب .

واستمر مسلسل التوتر فى العلاقات بين إيران وأذربيجان بسبب التوجه الآذرى نحو تركيا والغرب وتفضيل النموذج التركى على الإيرانى وبسبب الدعم الإيرانى لأرمينيا ، وحركات التمرد فى إقليم «طالش» الآذرى .

وشنت وسائل الإعلام الآذرية حملة شديدة على إيران متهمة إياها بـ «الرياء السياسى» ، وفى الوقت الذى تتحدث فيه إيران عن الإسلام يقدمون الأسلحة والأموال لأرمينيا المسيحية لضرب الأذريين المسلمين .

ومن نقاط التماس والتوتر فى العلاقات الأذرية الإيرانية :

- مطالبة واشنطن فى مطلع العام ١٩٩٥ لأذربيجان استبعاد إيران من الكونسورتيم الاقتصادى للتنقيب عن النفط فى بحر قزوين الذى سُمى بصفقة العصر . واستجابة الرئيس علييف للمطلب الأمريكى واستبعد إيران من المشروع .
- إقدام أذربيجان على الاعتراف بإسرائيل وموافقة الدولتين على تبادل السفراء .

- موافقة أذربيجان على ضخ النفط المصدر للخارج بواسطة خط أنابيب يمر عبر الحدود الجورجية التركية بدلا من إيران.

- تصويت مواطني أذربيجان في نوفمبر ١٩٩٥ في استفتاء شعبي عام لصالح دستور للدولة نصت بنوده على إبقاء السياسة بعيدا عن الدين، وكانت إيران قد ضغطت على الرئيس علييف ليعلن أذربيجان جمهورية إسلامية دينها الرسمي المذهب الشيعي الاثنا عشري. غير أن مساعي إيران لاقت معارضة شديدة من التيار الديمقراطي الذي أعلن أن مطالبة إيرن لتبني المذهب الشيعي كمذهب رسمي للدولة سيؤدي إلى سيطرة المرشد الإيراني على مقاليد التشريع في أذربيجان أيضا.

- في ديسمبر ١٩٩٥ وصلت العلاقات بين إيران وأذربيجان إلى مرحلة تأزم حيث، طالبت أذربيجان الحكومة الإيرانية بإغلاق مكاتبها الثقافية والسياحية في «جانجة» و«شماخي» و«لنكران» لأنها تستخدم كقواعد للعمل السياسي ضد حكومة الرئيس علييف.

- ضلوع عناصر الاستخبارات الإيرانية في أربع محاولات انقلابية استهدفت علييف، كما تتهم أذربيجان السلطات الإيرانية بإثارة القلاقل في محافظة طالش الأذرية ذات الأغلبية السنية. وتتهم أذربيجان الحكومة الإيرانية بأنها تقف وراء محاولات إقامة تحالف بين المسلمين السنة في طالش ومسيحيي أرمينيا يهدف إلى تفكيك أذربيجان، وفي فبراير ١٩٩٦ أعلنت الحكومة الأذرية تنفيذها لحكم الإعدام في عدد من كبار المسؤولين السابقين بعد إدانتهم بالخيانة العظمى. وهم وزير الأمن السابق. ووزير الدفاع السابق. ونائب وزير النفط السابق. وبعض رجال الأعمال والمعارضة البارزين.

وأشارت الحكومة إلى أن المحكومين أدينوا بالتخطيط لفصل إقليم طالش الحدودي في جنوب شرق أذربيجان عام ١٩٩٣ وأشارت مصادر الحكومة الأذرية أن «المتآمرين» تلقوا دعما من إيران التي يتآخمها إقليم طالش.

يجسد الصراع على السلطة والذي تحول إلى حرب أهلية في طاجيكستان صورة قاتمة للأوضاع المتناقضة التي يمكن تعميمها على جميع الجمهوريات الإسلامية. وهذه الصورة الداخلية المتناقضة، والمتشابكة تصبح أكثر تعقيدا وخطورة إذا ما وضعت على خارطة المصالح الخارجية المتناقضة والمتصارعة.

فالصراع الذي تدور رحاه في طاجيكستان على المستوى الداخلي هو صراع جغرافي بين الشمال والجنوب، وصراع عرقي بين الأوزبك والطاجيك، وصراع عقائدي بين

المسلمين والشيعيين، ويمثل إحدى المآسى الناجمة عن عمق النزاعات العرقية والقومية التي أفرزتها حالة الفوضى التي سادت الجمهوريات الإسلامية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتستثمرها القوى الخارجية المتصارعة على النفوذ في طاجيكستان خاصة والجمهوريات الإسلامية عامة. تنقسم طاجيكستان إلى أقاليم على أساس عرقى قومي. وقد نشأ منذ وقت طويل وضع أشبه بالأمر الواقع يتمثل في أن إقليم «لينين اباد» الأكثر تطورا وازدهارا من الناحية الاقتصادية، ظل خلال العهد السوفيتي يهيمن على السلطة والنفوذ في البلاد. فمне كان يعين حكام الجمهورية وكبار المسؤولين والوزراء ويشكل الأوزبك غالبية سكان إقليم لينين اباد. كان هذا الوضع يثير الاعتراض والشعور بالغبين لدى سكان الأقاليم الجنوبية التي يقطنها السكان الأصليون الطاجيك.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي انهارت سلطة الشماليين، واضطر الرئيس السابق «رحمان نبييف» إلى الاستقالة. واستلمت السلطة حكومة «حركة النهضة» الإسلامية والمؤلفة من الجنوبيين، ولكن في عام ١٩٩٢ سقطت سلطة حكومة «حركة النهضة» الإسلامية على يد «الجمهية الشعبية» بدعم كبير من موسكو.

ومع تبلور الاتجاهات الإسلامية لدى المعارضة وتزايد النفوذ الإيراني والدعم الأفغانى للفصائل المعارضة. اتجهت المعارضة الإسلامية لحمل السلاح لاقضاء الحكومة الشيوعية واتخذت فصائل المعارضة من إيران وشمال أفغانستان. المتاخم للحدود الطاجيكية قواعد لها. وبدأت القواعد الإسلامية في شن هجمات مكثفة على نحو أضعف من قدرات الحكومة على مواجهتها، فسارعت موسكو إلى تعزيز قواتها في طاجيكستان. ووقعت اتفاقية صداقة وتعاون مع طاجيكستان في مايو ١٩٩٣ تولت بموجبها القوات الروسية حراسة الحدود الطاجيكية الأفغانية، ودخلت القوات الروسية في معارك طاحنة مع قوات المعارضة الإسلامية.

وتفجر الخلاف بين روسيا وإيران بسبب إيواء إيران لبعض فصائل المعارضة الطاجيكية. ونشطت إيران في دعم المعارضة واتجهت إلى توسيع نطاق التحرك صوب الجمهوريات الأخرى في محاولة لخلق نوع من الإجماع الضاغط على الحكومة الطاجيكية حتى تستجيب لمطالب المعارضة. ونظرا لشعور روسيا بمخاطر الاستمرار في التصدي لهجمات المعارضة الإسلامية عبر الحدود الأفغانية وعدم رغبتها في خسارة التنسيق مع إيران لحسابات تتعلق

بالأوضاع فى أذربيجان، ورغبتها فى التعاون مع إيران لمواجهة النفوذ التركى المتزايد فى الجمهوريات الإسلامية. بدأت روسيا فى الضغط على الحكومة الطاجيكية لإجبارها على تقديم بعض التنازلات للمعارضة ولكن تعرضت جميع المفاوضات التى عقدت بين الحكومة الطاجيكية والمعارضة الإسلامية للفشل.

وقد حصدت الحرب الأهلية منذ عام ١٩٩٢ عشرات الآلاف وفرار نحو ٦٠٠ ألف شخص ولجوء حوالى ٣٠٠ ألف شخص إلى أفغانستان وروسيا.

ينبع اهتمام إيران بالأوضاع فى طاجيكستان من روابطها المشتركة، ومن الدور الكبير الذى تضطلع به إيران فى المنطقة، فهى تعمل على استثمار كل بؤر النزاعات المحيطة بها للإسكاف بأكبر عدد من الأوراق وقد وجدت إيران فى طاجيكستان حليفا قويا أثناء حكم حركة النهضة الإسلامية، فأيران ترغب فى عودة حركة النهضة الإسلامية لكى يكون لها موطن قدم يقوم على المصالح والدين واللغة الفارسية المشتركة.

وتبدو تركيا وإن خففت من حلم إقامة تركيا الكبرى راضية عن الموقف الروسى من الحكومة الطاجيكية الحالية، ذلك أن أنقرة لا تريد السماح بعودة حركة النهضة الإسلامية إلى السلطة، لأن ذلك يهدد فرصة انتشار النموذج التركى العلمانى، ولأن طاجيكستان هى الجمهورية الوحيدة التى لا تتكلم التركية وأهلها يتكلمون الفارسية وتضم طائفة إسماعيلية كبيرة لها وزنها فى الداخل وصلاتها القوية مع الخارج.



## المراجع

- ١ - أطلس تاريخ الإسلام د. حسين مؤنس القاهرة ١٩٨٧ الزهراء للإعلام العربى.
- ٢ - الغول د. السيد الباز دار النهضة العربية للنشر بيروت ١٩٦٧.
- ٣ - قادة فتح فارس لواء ركن محمود شيت خطاب.
- ٤ - الشيعة- المهدي- الدروز- تاريخ ووثائق- كتاب الحرية. ١٩٨٧ القاهرة د. عبد المنعم النمر.
- ٥ - المثل والنحل ابن حزم.
- ٦ - الخلافة د. محمد عمارة.
- ٧ - تاريخ المذاهب الإسلامية د. محمد أبو زهرة.
- ٨ - الفتنة الكبرى على وبنوه د. طه حسين دار المعارف.
- ٩ - شرح النهج محمد عبده.
- ١٠ - مروج الذهب المسعودى.
- ١١ - التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي محمدالبندارى- دار عمار للنشر ١٩٨٨.
- ١٢ - إيران وعلاقتها الخارجية فى العصر الصفوى د. فتحي الرئيس.
- ١٣ - إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خومينية؟ د. مدحت أحمد حماد مركز الأهرام للترجمة والنشر ٢٠٠٩.
- ١٤ - أصل الشيعة وأصولها محمد الحسين كاشف الغطاء.
- ١٥ - ضحى الإسلامى د. أحمد أمين.
- ١٦ - فضائح الباطنية الإمام أبو حامد الغزالي تحقيق د. عبد الرحمن بدوى.
- ١٧ - صحيح البخارى.
- ١٨ - تفسير ابن كثير.
- ١٩ - بنو إسرائيل. د. محمد سيد طنطاوى.
- ٢٠ - لا مهدى منتظر بعد الرسول محمد خير البشر الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود قطر ١٩٨٠.
- ٢١ - صورتان متضادتان أبى الحسن الندوى.

- ٢٢ - نهج خميني في ميزان الفكر الإسلامي أساتذة من جامعة بغداد دار عمارة الأردن  
١٩٨٥.
- ٢٣ - كريستوفر دي بيليج مجلة وجهات نظر مارس ٢٠٠٥.
- ٢٤ - دستور الجمهورية الإسلامية في إيران باللغة العربية ترجمة الدكتور أذر شب إصدار  
الإرشاد الإسلامي دائرة التخطيط والتنسيق الخارجي الطبعة الأولى طهران.
- 25 - Afraslabi, K. L (1994). After Khomeini, New Directions in Iran's Foreign  
Iran an Policy. Boulder. Co. westriew.
- 26 - Hunter. Shireen (1990). the World. Continuity in a Revolutionary  
Decade, Bolmington, Indiana university Press .
- 27 - Ramazany. R. K (1994) Iran' Export of the Revlution, Politics Ends  
and means. In John Esposito (Ed). The Iranian Revolution. Miami. Florida  
International, Universilty Press.
- 28 - Ramazani, Rohulaa (1948), Spring. Iran's Forign Policy. Contending  
Orientations, Middle East Journal. 43 (2)202. 217.
- 29 - Ramazani. R (1990) Iran's Export of the Revolution. Ends and Means.  
P. 50 In John Esposito . The Iranian Revolution. Its Global Impact Miami  
F1, Florida International. University Press
- 30 - Moaddal Mansoor (1993). class, Politics and Ideology in Iranian  
Revolution. New York. Columbia Ministry Press.
- ٣١ - جريدة الأهرام الأعداد الصادرة من عام ١٩٧٩ حتى ٢٠١٠ مصر.
- ٣٢ - أعداد من جريدة الحياة لندن.
- ٣٣ - أعداد من جريدة الشرق الأوسط لندن.
- ٣٤ - أعداد من مجلة السياسة الدولية المصرية بالإضافة إلى دراسة للدكتور عبد الله  
يوسف.
- ٣٥ - مقال للدكتور عطية القوصي مجلة المصور المصرية ٨ سبتمبر ٢٠١٠.